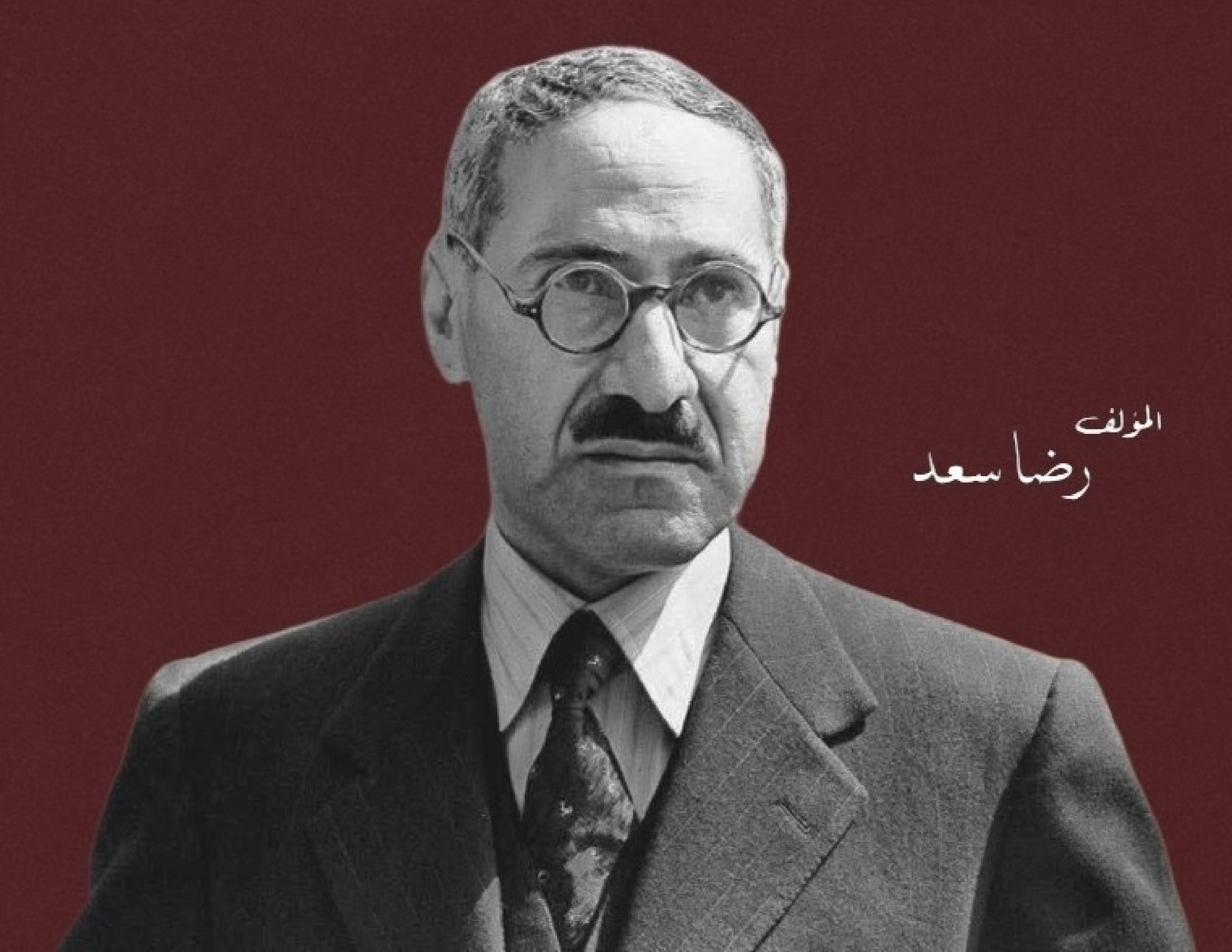
سلسلة رجال من الماضي

رشيد عالي الكيلاني

رجل الثورة والانقلاب



المؤلف
رضا سعد

إعدام العقداء الاربعة

الكيلاني يعود بعد عقدين

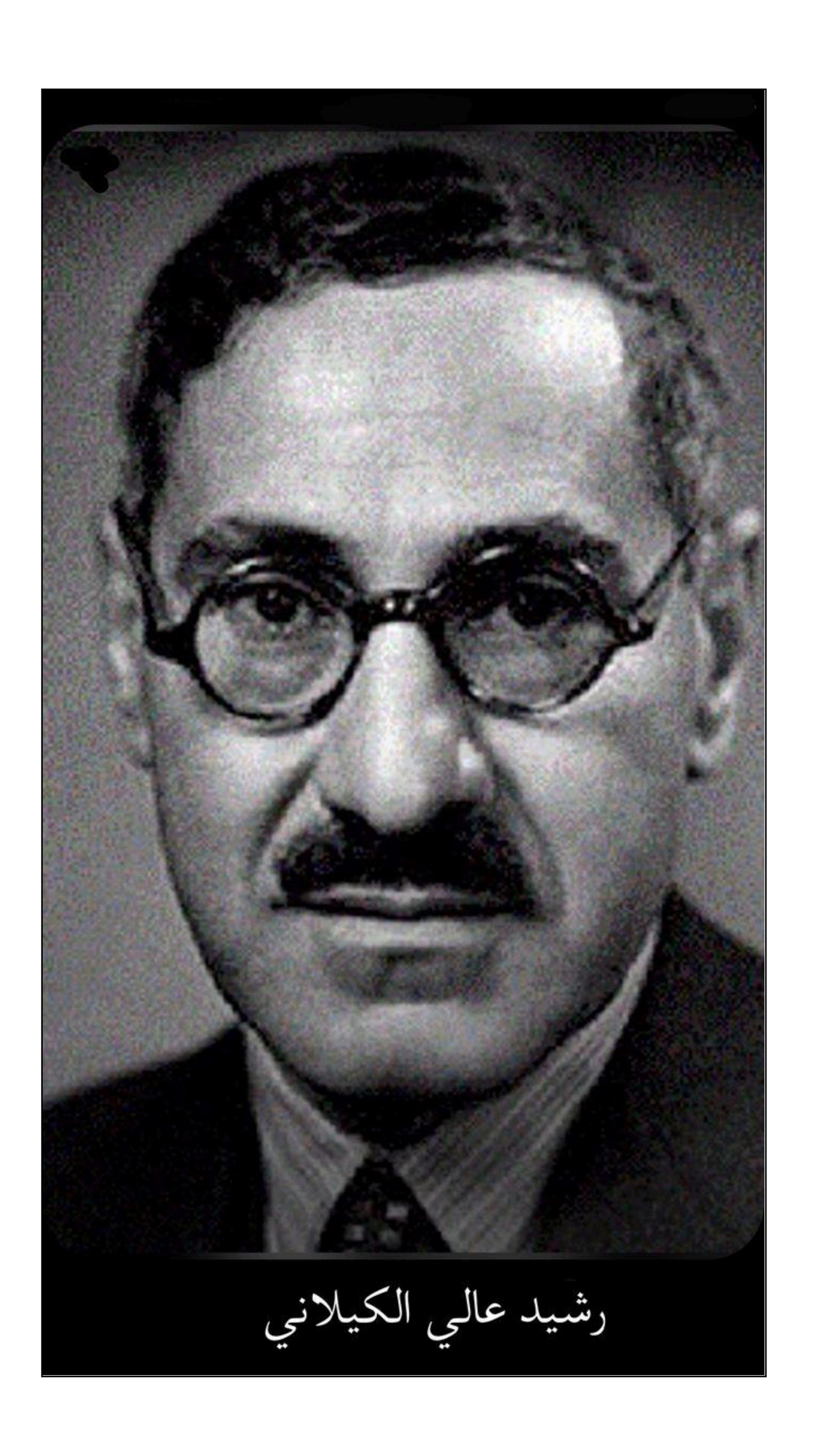
﴿ مقدمة ﴾

رشيد عالي الكيلاني اسم قد لا يتكرر كثيرًا في أحاديث الناس، لكنه حاضر في لحظة حساسة من تاريخ العراق الحديث. في زمن كانت فيه البلاد تحت النفوذ البريطاني، وقف هذا الرجل في مواجهة قوة كبرى، وخاض مغامرة سياسية وعسكرية انتهت بهزيمة سريعة، لكنها خلّفت أثرًا طويل الأمد.

هذا الكتاب يسلط الضوء على الكيلاني من زاوية مختصرة ومباشرة، بعيدًا عن المبالغة أو التهويل. من نشأته، إلى صعوده السياسي، ثم ثورة مايس عام ١٩٤١ ، وانتهاءً بمنفاه ومحاولاته للعودة، نحاول أن نرسم صورة

متوازنة لرجل يراه البعض بطلاً قومياً، ويصفه آخرون بالمتهور. ليس الهدف تمجيده أو مهاجمته، بل فقط إعادة طرح قصته كما كانت، وترك الباب مفتوحًا للقارئ كي يكوّن رأيه بنفسه.

رضا



رشيد عالي الكيلاني

الفصل الأول

- نشأته وحياته الأولى.
- دراسته للحقوق .
- النشاط السياسي للكيلاني .
- الوزارة الكيلانية الأولى.

﴿ نشأته وحياته الأولى ﴾

هو ابن عبد الوهاب بن عبد القادر بن مراد الكيلاني ، وينحدر السيد رشيد عالي من اسرة الشيخ عبد القادر الكيلاني ، والذي يتصل نسبه الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم .

ولد رشيد عالي الكيلاني في عام ١٨٩٨ في بغداد [١] ، وهو محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب آل سيد مراد القادري الكيلاني [٢] ، وقد اثار زواج والده عبدالوهابمن امرأة من خارج الاقارب استياء عبد الرحمن النقيب [٣] ، الذي كان يعتبر نفسه مسؤولا عن الاسرة الكيلانية واعتبر ان عبد الوهاب لم يراعي في زواجه تقاليد الأسرة الكيلانية فتبرأ منه

وحرمه من حصته التي يأخذها من ايرادات الاوقاف القادرية و سرى مفعول هذا الحرمان الى اولاده ، حتى ان عبد الرحمن النقيب كان يطلق على رشيد عالي الكيلاني ابن « عليه » نكاية بأمه ، وظل هذا اللقب ملازما له حتى دخوله مدرسة الحقوق [٤] .

بعد وفاة والده عبد الوهاب عام ١٩٠٢ ، توجهت أسرته الى بغداد وسكنت في إحدى البيوت المتواضعة في محلة باب الشيخ ، وقد تلقى رشيد عالي تعليمه الأول في الحضرة الكيلانية حيث ختم هناك القرآن الكريم ، ثم دخل المدرسة الرشيدية وتخرج منها عام ١٩٠٨ وأظهر رشيد تفـوقاً دراسـياً ملحوظاً وأهتم بدراستـه كثيراً ، حتى انه لم يكـن

يشارك زملائه بالعب ليدرس بدلاً من ذلك ، ودرس على يد العلامتين يوسف العطار والشيخ عبد الوهاب ، حتى في شبابه كان شاباً جدياً لا يميل الى المرح وكتوم إلى درجة كبيرة [٥] .

ودخل عام ١٩٠٨ مدرسة الحقوق، التي كانت قد نشأت حديثا في بغداد ، وتخرج منها عام ١٩١٤ ، وعمل بعدها بالمحاماة وأثناء الحرب العالمية الأولى ، عين وكيلا لمديرية الأوقاف في بغداد وبعدما احتل البريطانيون بغداد هرب مع العثمانيين ، واستقر بالموصل ليعود بعد احتلالها ، وعين عام ١٩٢١ قاضيا في محكمة الاستئناف [٦] . ان اتجاه رشيد عالي الكيلاني الى دراسة الحقوق فتحت له مجالاً للدخول

في عالم السياسة ، ، وكان يعمـل سراً مع جـماعة « أحرار العرب » في سبيل تنمية ونشر الفكرة العربية والإسلامية، ولقد اشتغل بالتدريس بكلية الحقوق ، كما عمل مديرا عاما لأوقاف الموصل ومن مؤلفاته مسالك قانون العقوبات ونظريات أصول المرافعات الجزائية والنظريات العامة في الحقوق الجزائية (٧) .

ومهما قيل عن أسباب اتجاهه لدراسة الحقوق ، فإنها قد فتحت له الطريق لدخول عالم السياسة كما قلنا ، إذ لولاها لربما أصبح أحد رجال الطريقة الصوفية القادرية. فقد كان حفيد الشيخ عبد القادر الكيلاني شديد التمسـك بالشـعائر الدينـية، كما انه كان يحفـظ ويحمل عدداً من

الأدعية، التي بعضها تقربه إلى الله (عز وجل) والأخرى تشفيه من بعض الأمراض ، حتى أن جريدة صدى العهد - المعادية له - نصحته بترك عالم السياسة والرجوع الى الجامع لقراءة التعاويذ التي تقيه من شر الشيطان (٨) .

لقد كان الشباب مغرورين برشيد عالي، فالتفوا حوله وساروا في ركابه ، حتى ظهر لهم بأنه رجل أناني طامعا يستسيغ كل عمل في سبيل تحقيق مراميه الشخصية وكان استئثاره بوزارتين مهمتين هما الداخلية والعربية، وفي وزارة ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٥ ، واستيلائه على الأراضي الزراعية وقبضته على تولية الأوقاف القادرية من سيد عاصم نقيب

الأشراف [٨] . ويمتاز رشيد عالي الكيلاني بالسرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ، فهو لا يتردد التمسك بكل تفسير للمعاهدة العراقية البريطانية، ويعود بالنفع إلى الجانب العراقي، وقد عرف بالجرأة ورشيد يؤيد هذا من ذلك أن خول بكر صديقي الصلاحية التامة للقيام بأعمال زجرية قاسية لقمع حركات الأشوريين [٩] .

وأسهمت الوثائق البريطانية في الحديث عنه واصفة إياه بأنه عنيد ومغرور ولا يعرف متى يفسح الطريق ولا بغير رأيه ولا يقر بخطئه ،وإن له قابلية ومقدرة كبيرة على العمل .

* * *

كان رشيد عالي يتمتع بذكاء كبير، وقد شبهه البعض بياسين الهاشمي [١٠]

، ونوري السعيد [١١] ، في سعيه للانتقام من خصومه. في عام ١٩٤١

، اتهمته المصادر البريطانية والأمير عبد الإله [١٢] بالرشوة، لكن

المؤرخ عبد الرزاق الحسني، الذي كتب عن فترة الحكم الملكي، أكد أن

رشيد عالي لم يكن مرتشياً، بل سعى للثراء بطرق قانونية.

كما زادت طموحات رشيد عالي في عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ عندما

كان وزيراً للداخلية ووكيل وزير العدلية في حكومة ياسين الهاشمي الثانية.

قد أشار السويدي إلى أن عبد المحسن السعدون كان أول من أكتشف

اكتشف مواهب رشيد عالي وقدمه كوزير للعدل. كما ذكر عن رشيد

أنه لا يثق في الأشخاص الذين قد يتعرضون للاغراءات في أي وقت.

وأيضاً مما اشيع عن رشيد عالي الكيلاني ، بأنه من المنتسبين إلى الحركة الماسونية في العراق ، ومعه آخرون مثل : بكر صدقي ، عبد الرحمن النقيب ، فيصل الاول ، نوري السعيد ، فاضل الجمالي . وكانت السلطة الملكية هي ربيبة الماسونية العالمية [١٣] .

وثّق الكيلاني علاقته مع المانيا النازية ، وكون علاقات مع ايطاليا ، وتحالف أيضاً مع مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني [١٤] .

* * *

رشيد عالي الكيلاني مع هتلر



وعلى الصعيد الاجتماعي اهتم رشيد بالإصلاحات الاخلاقية ، حيث أسس شرطة الأخلاق ، واتخذ إجراءات شديدة منع بموجبها القمار والبغاء ، ووضع الرقابة على وسائل اللهو الآخر وحدد نشاطها، ووضع مجموعة من القوانين والأنظمة الجديدة ، مثل قانون العمال الذي تم بموجبه تحديد ساعات العمل والتأمين على العمال ضد البطالة والمرض ، وعلى اثر الإفراج عنه عام ١٩٦١ ، غادر الكيلاني إلى بيروت ثم إلى القاهرة ثم إلى بغداد ، بعد سقوط نظام الزعيم قاسم وأخيرا عاد إلى بيروت ، ووافته المنية في منتصف سنة ١٩٦٥ ، وقد نقل جثمانه بطائرة عراقية خاصة إلى بغداد حيث دفن فيها [١٥] .

مسكن رشيد عالي الكيلاني الواقع في الاعظمية



﴿ النشاط السياسي للكيلاني ﴾ (١٦)

في الفترة المحصورة بين ١٩٠٨ - ١٩١٥ لم يكن لرشيد عالي أي نشاط سياسي يذكر، وربما يرجع ذلك الى انصرافه التام للدراسة والذي كان مجتهداً - دراسياً - كما قلنا ، فهو لم ينتم إلى الجمعيات العربية ، في حين ادعت بعض المصادر أنه كان عضوا في جمعية الاتحـــاد والترقي ، إلا أن اسمه لم يرد في معظم المصادر التي تتحدث عن هذه الجمعية .

وبعد تخرج رشيد عالي من مدرسة الحقوق في عام ١٩١٥ ، عُين كاتباً اولاً في مديرية بغداد بواسطة استاذه حكمت سليمان والذي كان عميد مدرسة الحقوق التي تخرج منها رشيد . و أدعى نجيب الراوي في رسالة

منه بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٨٩، ان الكيلاني لم يستطع ان يحصل على مثل هذه الوظيفة المرموقة - آنذاك - لو لم يكن احد اعضاء جمعية "الاتحاد والترقي" التركية . وكان واسطته في ذلك أحد زعماء هذه الجمعية في بغداد وهو حكمت سليمان (١٧) .

ثم سرعان ما جمع رشيد عالي فضلا عن وظيفته وكالة المديرية المذكور، بعد ما عرف عنه من تفان وإخلاص في اداء الواجب ، وساعدته هذه الوظيفة على عدم الالتحاق في الجيش العثماني ضابط احتياط خلال الحرب العالمية الأولى .

استمر رشيد عالي في عمله بالاوقاف حتى الاحتلال البريطاني لبغداد

عام ١٩١٧ . عندئذ انسحب الى الموصل مع الجيش العثماني آخذاً

معه ما في صندوق الأوقاف من وثائق وسجلات واموال تقدر بثلاثين

ألف ليرة ذهبية . فجاءه الشكر من وزارة الأوقاف في الآستانة (

إسطنبول حالياً) مع تعيينه مديراً لاوقاف ولاية الموصل ، وصدر امر

تسليمه كافة الاوقاف القادرية في قضاء عقرة بولاية الموصل .

وبعد دخول الجيش البريطاني الموصل اراد رشيد عالي العودة الى بغداد

لكن المستشار المستر لجمن ابى عليه العودة وكلفه بالبقاء في مركزه، لما

رأى فيه من الامانة والاخلاص. الان انه استقال من وظيفته وعاد

الى بغداد بعد وفاة اخيه محمد نجيب في حزيران عام ١٩١٩ .

واشتغل في المحاماة بالاشتراك مع زميله بهجت . وخلال مزاولته لمهنة المحاماة اصبح رشيد عالي وكيلاً على أملاك مراد سليمان (وهو شقيق حكمت سليمان) . فاعجب رشيد عالي بالابنة الكبرى لهذه العائلة، وتدعى « لمعه » .

فتزوجها بعد ان توسط له عمها حكمت سليمان . وقد انجبت له خمسة بنات وولدين وهم : **نبيلة الكيلاني ، وداود ، ونجلة ، وأمل ، و منعم** الذي توفي وهو لم يتجاوز السنتين من العمر ، ومبجل، ثم فيصل الذي توفي عام ١٩٨١. انتهز رشيد عالي فرصة افتتاح مدرسة الحقوق مجدداً من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، فالتحق بها مدرساً للعلوم

الجزائية أواخر عام ١٩١٩، واستمر بألقاء محاضراته فيها حتى عام ١٩٤٠ . وتذكر سلوى ساطع الحصري نقلا عن ابيها ، الذي كان عميد لمدرسة الحقوق ان رشيد عالي كان احد الاساتذة اللامعين في الحقوق والحريصين على اداء الواجب، فهو لم يتاخر يوماً عن المحاضرة، ولم يتغيب حتى عندما آلت اليه رئاسة الوزراء . ويشيد طلابه بعلمه وبراعته في تدريس العلوم الجزائية ويصفونه بانه كان : مهاباً ، حساساً ، معتداً برأيه وذا.افكار محافظة .

وخلال تدريسه ابدى انزعاجاً من الدعوة الى السفور ، كما انتقد الاتجاه العلـماني الذي سـارت عليه تركـية بعد الحرب العالمية الأولى، وهاجم

كتابات.المستشرقين والشعوبيين المناهضة للدين الاسلامي .

الف رشيد عالي في هذه المرحلة - ثلاثة كتب وهي :

١- نظريات عامة في الحقوق الجزئية .

٢- مسالك قانون العقوبات.

٣ ـ شرح قانون اصول المرافعات الجزائية .

عدت من المراجع المهمة والوحيدة في ذلك الوقت، حيث اغنت المكتبة العراقية، التي كانت بحاجة الى كتب من هذا النوع وباللغة العربية، قد استقى رشيد عالي معلوماته من عدة مصادر أجنبية ومصرية

ساعده في ذلك اجادته لخمس لغات هي العربية والتركية والفارسية والانكليزية والأوردو الهندية . فضلاً عن أنه كان واحداً من أكبر مالكي الكتب والمخطوطات النفيسة العربية و الاجنبية . وشغوفاً بقضاء الليالي في قرائتها .

كتب رشيد عالي سلسلة من المقالات في مجلة الحقوق، تحدث فيها عن تأريخ تطور قوانين العقوبات ثم قارن بين الشريعة الاسلامية وقوانين العقوبات، رد فيها على ادعاءات بعض الشباب الذين عدوا الشريعة الاسلامية لم تأت بقوانين عقوبات حديثة تتتلائم مع روح العصر. وقال ان قوانين العقوبات التي وضعها علماء الغرب انما استمدت من الشريعة

الاسلامية الغراء، وجاء بادلة كثيرة على ذلك، ويظهر التأثير الديني واضحاً في كتاباته، وبهذا الصدد يقول محمود شيت خطاب : « أن رشيد عالي كان متأثراً بالنبي محمد (ص) ويقتفي آثاره، كما ان الكتب التي تأثر بها هي القرآن الكريم وأكثر الشخصيات التي اعجب بها هي سعد زغلول ومصطفى النحاس وكانت بينه وبين الاخير بعض المراسلات . »

جاءت النقلة النوعية في حياة رشيد عالي العملية، عندما اختير عضواً لمحكمة الاستفتاء ولا شك في ان اختياره لهذا المنصب القضائي المهم على الأقل - انذآك - لم يكن اعتباطاً ، فقد قامت سلطات الاحتلال

البريطاني بتأسيس المحاكم المدنية بعد اجراء بعض التحويرات على المحاكم والقوانين التركية السابقة، وتم ذلك باشراف المستر ايد غار بونهام كارتر ، الذي اخذ يستشير من يثق بهم من حكام التمييز في ترشيح من يرونه كفؤا لملء مناصب القضاء وبعد الترشيح يقوم بالتحقيق من اخلاقهم وسيرهم ومعلوماتهم القانونية .

وفي ضوء ذلك تم اختيار رشيد عالي عضو المحكمة الاستئناف في ١٥ مايس ١٩٢١. اشترك رشيد عالي خلال عمله في محكمة الاستئناف في عدة لجان من اجل تعريب القوانين التركية. ، واسهم في اللجنة التي تألفت لسن لائحة قانونية تحل محل قانون العقوبات البغدادي والتي

توجت عملها بسن لائحة اصول المحاكمات العقابية . وقد اظهر رشيد عالي خلال عمله في المحكمة ونشاطه في تلك اللجان براعة تنم عن خبرة واطلاع واسع اثنى عليه مرؤسيه ، كما لفتت مهارته انظار المس بيل .

خلال ممارسة رشيد عالي لعمله في محكمة الاستئناف ظهرت عليه اولى بوادر - عدم استسلامه - لادارة الاحتلال البريطاني من خلال قضية ابراهيم عبدكه ذلك الوطني والشقي الخارج على القانون في الوقت نفسه. الذي أخذ ثار ابيه من قاتليه . فضلاً عن ذلك قتل جاسوساً للانكليز كان يتعقبه وهو نجم العزاوي .

﴿ الوزارة الكيلانية الأولى ﴾ [١٨]

على اثر استقالة وزارة ناجي شوكت [١٩] كلف الملك فيصل ، السيد رشيد عالي الكيلاني ،في ٢٠ آذار ١٩٣٣ ، بتأليف الوزارة الجديدة، وجاءت الوزارة الكيلانية على الشكل التالي :

١ - رشيد عالي الكيلاني - رئيساً للوزراء.

٢ - حكمت سليمان - وزيراً للداخلية .

٣ - ياسين الهاشمي - وزيراً للمالية .

٤ - محمد زكي - وزيراً للعدلية .

٥ - نوري السعيد - وزيراً للخارجية.

٦ - جلال بابان - وزيراً للدفاع .

٧ - رستم حيدر - وزيراً للاقتصاد ، والمواصلات .

٨ - عبد المهدي - وزيراً للمعارف .

وهكذا جاءت وزارة الكيلاني بخمسة وزراء من « حزب الإخاء » ، واثنان من « حزب العهد » ، وواحد من كتلة ناجي شوكت ، هذا بالإضافة إلى أن ثلاثة من الوزراء هم من رؤساء الوزارات السابقين لم تكد الوزارة الجديدة تشكل ، وتحاول وضع منهاج لها ، حتى طالب

الوزراء الإخائيون ، الذين عرفوا بمعارضتهم للهيمنة البريطانية ، ولمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، بإدراج فقرة في المنهاج ، تدعو إلى تعديل المعاهدة، بما يحقق آمال الشعب العراقي في الحرية والاستقلال الحقيقي ، وقد تم لهم ما أرادوا ، و أدرج بند في المنهاج نص على العمل على تعديل معاهدة ١٩٣٠ .

لكن الملك فيصل حينما عرض عليه رئيس الوزراء منهاج حكومته وجد نفسه في موضع حرجاً ، فلا هو يريد معارضة الوزارة ، ولا يريد معارضة البريطانيين . ولذلك أراد الوقوف على رأي المندوب السامي حول الأمر .

لكن المندوب السامي ما أن أطلع على منهاج الوزارة حتى ثارت ثائرته لمطالب الاخائيين ، رافضاً أي محاولة لتعديل المعاهدة.

وهكذا أعاد الملك إلى الوزارة منهاجها ، طالباً إعادة النظر فيه، فما كان من الوزراء الإخائيين ألا أن هددوا باستقالة الوزارة، حيث يتمتعون فيها بالأغلبية . وتدخل الملك ، واجتمع بأعضاء الوزارة ، ومارس عليهم ضغطاً لتعديل المنهاج وقد تم الاتفاق على صيغة جديدة للمنهاج جاء فيها: « **احترام العهود الدولية ، والسعي لتحقيق الأماني الوطنية** » ، وبذلك تم إنقاذ الوزارة من السقوط ، وأرضى ذلك التعديل المندوب السامي البريطاني .

لكن ذلك لم يكن غير ضحك على الذقون ، وقد رد خصوم الحكومة على هذا التعديل متهمين الحكومة بالتراجع ، وشنوا عليها هجوماً عنيفاً في مجلس النواب وتبادلوا مع الوزراء الكلمات الجارحة.

كان الإخائيين و الحزب الوطني قد وقعوا اتفاقاً فيما بينهم في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ للعمل معاً على تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ وجوب تعديل المعاهدة التي اعتبراها « فاسدة » و « جائرة » .

٢ - وجوب حل المجلس النيابي لأنه لا يمثل الشعب ، وأجراء انتخابات جديدة .

٣ - وجوب أن تعمل الوزارة على هذين الأساسين .

لكن ذلك الاتفاق أصبح حبراً على ورق بمجرد دخول الإخائيين الوزارة ، مما دفع الحزب الوطني إلى مهاجمة حزب الإخاء ، ببيان أصدره مولود مخلص ، أحد أقطاب الحزب، في ٢ أيار ١٩٣٣ .

حاولت الحكومة تحسين صورتها أمام الشعب ، فأصدرت قراراً بالسماح للصحف والمجلات ، التي كانت حكومة نوري السعيد قد أغلقتها ، والبالغ عددها ٢٥ صحيفة ومجلة بالصدور مرة أخرى.

كما سمحت للأحزاب بفتح فروع لها في الألوية العراقية ، وألغت عدداً ،

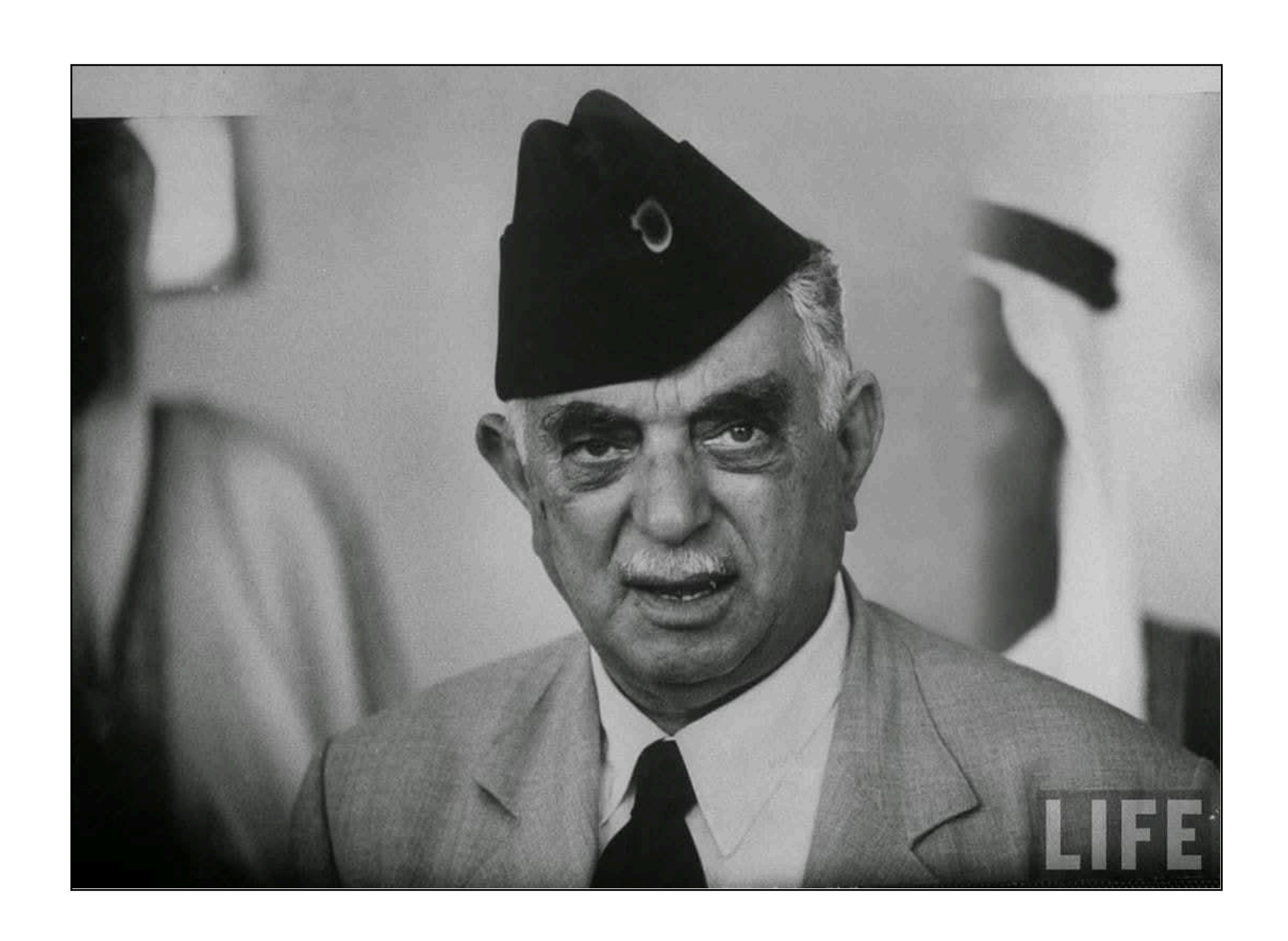
من القوانين الاستثنائية

التي أصدرها نوري السعيد على شكل مراسيم ، وكان منها قانون الدعاية المضرة بالعراق رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٢ ، وقانون المطبوعات النافذ ، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للمطبوعات ، في ٢٩ حزيران ١٩٣٣ ، يسمح بتنفس الصحافة العراقية ، وقد استقبل الشعب العراقي وأحزابه السياسية تلك الإجراءات بارتياح كبير .

المرحوم ناجي شوكت



نوري السعيد ، شغل منصب رئيس الوزراء ١٤ مرة !



﴿ هوامش الفصل الأول ﴾

(١) اختلفت الروايات في تحديد سنة ولادة رشيد عالي الكيلاني ، فهناك روايات تقول ان رشيد عالي الكيلاني ولد في قرية في قرية السادات في محافظة ديالى عام ١٨٩٢ . انظر: محمد سعيد أحمد ، العلاقات العراقية ما بين ١٩١٤ - ١٩٥٣ ، ٢٠١٣ ، ص ٢٧٦ ؛ مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج١ ، دار الحكمة - لندن ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٧ .

(٢) د. حسن الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط ٢ ، شركة العارف للأعمال ، بيروت ٢٠١٣، ص ٢٧٨ .

(٣) عبد الرحمن النقيب (١٨٤١م - ١٩٢٧م) : ولد في بغداد لعائلة صوفية من ذرية عبد القادر الكيلاني ، وكان نقيبا لبني هاشم من قبيلة قريش في بغداد، واختير كأول رئيس وزراء بعد سقوط الدولة العثمانية في ١٩٢٠ ، كان له الكثير من الادوار السياسية والمؤلفات الادبية. انظر : دعاء محمد ، رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ - ١٩٦٥) ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ٢٠٢٢ ، ص ١٠ .

(٤) نسرين عويشات ، حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق ١٩٤١م ، الجزائر، ٢٠١٩ ، ص ٣٧.

(٥) نسرين عويشات ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٦) حسين لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٧٨

(٧) مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، ط٢ ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، ص ٢٢٩ .

(٨) د. قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢ - ١٩٦٥ ، دار الحوراء ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦.

(٩) مير بصري، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(١٠) نسرين عويشات ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(١١) ياسين الهاشمي (١٨٨٤-١٩٣٧): سياسي وعسكري عراقي

بارز، وُلد في بغداد لأسرة سنيّة ذات أصول كردية، وتخرج من الكلية الحربية في إسطنبول، ثم خدم ضابطًا في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى. بعد انتهاء الحرب، انخرط في الحركة الوطنية العراقية، وكان من مؤسسي حزب الإخاء الوطني. تولى رئاسة الوزراء مرتين وبرز بموقفه القومي ودعوته للوحدة العربية، كما دخل في صراع سياسي مع الملك غازي والجيش، حتى أُطيح به بانقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦. نُفي إلى بيروت، وتوفي هناك . انظر: حميد المطبعي، ياسين الهاشمي ودوره في سياسة العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٥ .

(١٢) نوري السعيد (١٨٨٨-١٩٥٨): سياسي ودبلوماسي عراقي بارز، وُلد في بغداد وتخرج من المدرسة الحربية في إسطنبول، وشارك في الثورة العربية الكبرى إلى جانب الشريف حسين. بعد تأسيس الدولة العراقية، أصبح من أبرز رجالاتها، إذ تولى رئاسة الوزراء أربع عشرة مرة ، يحب حياة اللهو والنساء ، ولعب دورًا كبيرًا في رسم سياسات العراق الداخلية والخارجية، وخصوصًا في تعزيز علاقاته مع بريطانيا ، وجعل العراق تابعا للغرب . اشتهر بموقفه المناهض للحركة الوطنية . قُتل خلال ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في بغداد ، وسحله الشعب العراقي في بغداد لتكون نهاية شنيعة جدا لهذا الشخصية البارزة .

(١٣) عبد الإله بن علي : الأمير عبد الإله بن علي بن عبد الله الهاشمي، ابن عم فيصل الاول ، وولي عهد العراق في عهد الملك فيصل الثاني. وُلد في الحجاز وتلقى تعليمه في العراق وبريطانيا وكان بليدا في دروسه . بعد مقتل والده الملك غازي، تولى الوصاية على الملك الصغير فيصل الثاني منذ عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٥٣ ، وواصل تأثيره السياسي حتى الإطاحة بالنظام الملكي عام ١٩٥٨ . كان مؤيدًا قويًا للسياسة البريطانية وعمل على تعزيز التحالفات الإقليمية، كما كان من المعارضين لأي تيارات قومية عربية قوية. قُتل مع الملك فيصل الثاني ونوري السعيد خلال ثورة ١٤ تموز .

(١٤) د. قيس كاظم الجنابي ، هل كان عبد الكريم قاسم ماسونياً : فصول من تاريخ العراق المعاصر من ١٩٢٠ - ١٩٦٣ ، ص ٢٥٨ .

(١٤) نزار عبد الكريم ، الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، مذكرات مقاتل ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، قطر ، ٢٠١٤ ، ص ٥٨ .

(١٥) نسرين عويشات ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(١٦) د. قيس الغريري ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(١٧) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، بيروت، ١٩٧٥،

ص ٥٠٩.

(١٨) حامد الحمداني ، صفحات من تأريخ العراق الحديث : من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، الكتاب الأول ، فيشونمديا للنشر ، السويد ، ط١ ، ص ١٠٧ .

(١٩) بعد أن أنجزت حكومة نوري السعيد المهام الموكولة لها والمتمثلة بعقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وإدخال العراق في عصبة الأمم ، ومنح العراق الاستقلال « الشكلي » ، قدم نوري السعيد استقالة حكومته إلى الملك فيصل في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢ ، وتم قبول الاستقالة في اليوم التالي ، وكلف الملك ، السيد ناجي شوكت بتأليف

الوزارة الجديدة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢، وجاءت الوزارة على الوجه

التالي:

١ - ناجي شوكت - رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية .

٢ - نصرت الفارسي - وزيراً للعدل.

٣- جميل الراوي - وزيراً للمالية .

٤ - جلال بابان - للأشغال والمواصلات .

٥ - رشيد الخوجه وزيراً للدفاع .

٦ - عبد القادر رشيد - وزيراً للخارجية .

٧ - عباس مهدي - وزيراً للمعارف .

كان هدف الملك فيصل من التغير الوزاري استمالة ما يدعى بالمعارضة المعتدلة ، بعد الذي سببته معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ الجائرة ،المقيدة ، والمقيدة لاستقلال العراق من جهة ، ولتقليص نفوذ نوري السعيد الذي تصاعد نجمه لدى الإمبرياليين البريطانيين بعد أن افلح في توقيع معاهدة ١٩٣٠ ، واصبح يتمتع بمنزلة كبيرة لدى المندوب السامي البريطاني والحكومة البريطانية ، ونال ثقتهما ، وأصبح يرى نفسه وكأنه الشخصية الوحيدة القادرة على إدارة شؤون البلاد .

وهكذا جاءت حكومة ناجي شوكت وسطاً بين الاتجاه الموالي لبريطانيا

، والاتجاه المعارض لسياستها ، وللمعاهدة . أما الرأي العام العراقي فقد

كان بين متفائل ومتشائم من هذه الوزارة، ورأى البعض الآخر أن

هذه الوزارة لا تعدو عن كونها وزارة انتقالية ليس إلا .

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد كان رأيها أن هذه الوزارة لن تدوم

طويلاً ، فبريطانيا لا ترضى إلا بوزارة تكون ألعوبة بأيديها ، وهي لم

تعترض على تشكيلها لكي تهدئ الأوضاع في البلاد ، بعد الذي سببته

حكومة نوري السعيد بعقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ كان على

الوزارة الجديدة أن تلجأ إلى حل البرلمان الذي يتمتع فيه نوري السعيد

بالأغلبية المطلقة ، لتقليم أظافره من جهة ، ولإرضاء الشعب بعد أن

زوّر نوري السعيد الانتخابات السابقة بشكل خطير . وحاول نوري السعيد استمالة ناجي شوكت للحيلولة دون حل البرلمان ، واعداً إياه بتأييد نواب حزبه للوزارة .

غير أن الملك كان قد صمم على حل البرلمان وأصدر الإرادة الملكية بحله في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

حاول نوري السعيد عرقلة قرار حل البرلمان ، بأن أوعز إلى نواب حزبه بعدم حضور الجلسة التي تتلى فيها الإرادة الملكية بحله ، لكن ذلك لم يمنع من مع مضي الحكومة والملك قدماً في حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة أما نوري السعيد فقد عقد اجتماع لقيادة حزبه في

١٠ تشرين الأول، بعد يومين من قرار الحل ، أصدرت القيادة بياناً

يندد بالحل وقررت كذلك إرسال مذكرة إلى الملك فيصل ادعت فيها

عدم شرعية الحل وفوضت نوري السعيد بمتابعة المذكرة.

ولما بلغ الأمر للملك فيصل ، قرر إبعاد نوري السعيد بتعينه ممثلاً للعراق

في عصبة الأمم، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ كان أمام حكومة ناجي

شوكت مدة أربعة اشهر ، تبدأ من تاريخ حل البرلمان، لإجراء انتخابات

جديدة ، حسبما نص على ذلك القانون الأساسي ، بمادته الأربعين،

ولذلك فقد سارعت الحكومة إلى تعين يوم ١٠ كانون الأول ١٩٣٢

موعداً لانتخاب المنتخبين الثانويين ، وجرت الانتخابات في جو من

اللامبالاة من قبل الشعب ، الذي كان يدرك أن الحكومات المتعاقبة تجري الانتخابات حسبما تريد هي ، وما يريده المندوب السامي والملك ،شاء الشعب أم أبى .

ومع ذلك فقد رشح أعضاء من « حزب الإخاء الوطني » ، الذي يقوده الزعيم الوطني جعفر أبو التمن بشكل فردي، وفاز معظم المرشحين في الانتخابات، ولكن عددهم كان قليلاً . كما رشح عدد من أعضاء « الحزب الوطني » بزعامة ياسين الهاشمي على الرغم من حدوث انشقاق في قيادة الحزب ، بسبب مطالبة البعض منهم مقاطعة الانتخابات ، وفاز عدد من المرشحين . أما حزب نوري السعيد « حزب العهد » فقد كان

حزب حكومة وبرلمان فلما ذهبت الوزارة وحل البرلمان، تلاشى الحزب

، لكن عدد من أعضاء الحزب رشحوا في الانتخابات، وفازوا فيها .

كانت حصة الأسد ، كما هو جارٍ عادة في كل انتخابات ، للحكومة ،

فقد فازت كتلة الحكومة بإثنين وسبعين مقعداً في المجلس المؤلف من

ثمانية وثمانون مقعداً، ودعيت كتلة رئيس الوزراء « لكتلة البرلمانية »

لكن هذه الكتلة بدأت بالتفكك عندما عقد المجلس اجتماعه في ٨ آذار

١٩٣٣، إثر تواصل هجمات المعارضة على الحكومة .

حاول ناجي شوكت بعد الانتخابات أن يوسع وزارته ، ويدخل فيها

عناصر ما كان يدعى بالمعارضة المعتدلة مثل ياسين الهاشمي ، وحكمت

سليمان ، لكن الملك لم يوافق على ذلك ، وأثر بقاء الوزارة على حالها ، وخيره بالبقاء على رأس الوزارة أو تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة، فما كان من ناجي شوكت إلا أن قدم استقالة حكومته إلى الملك في ١٨ آذار ١٩٣٣ ، وتم قبول الاستقالة وكلف الملك السيد رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة في ٢٠ آذار ١٩٣٣ . انظر : حامد الحمداني ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

الفصل الثاني

- الأوضاع الاقتصادية قبل ثورة مايس.
- في مجال النفط .
- في مجال الزراعة
- ابرز الاحداث السياسية في العراق قبل الثورة .
- الانتداب البريطاني على العراق .
- معاهدة عام ١٩٣٠ .
- اغتيال الملك غازي.
- سياسية الملك غازي تجاه بريطانيا .
- الاصطدام المفاجئ.

في زمنٍ كانت فيه بغداد تتلوّى تحت وطأة الاستعمار البريطاني وكانت البطون خاوية ، وكرامة الوطن مهددة بالإذلال من خلال بعض الساسة الخاضعين للاستعمار ، خرج من رحم الأزمة صوت قوي يطالب بالتحرّر والسيادة. كان رشيد عالي الكيلاني رجل الساعة، ورمزا لمرحلة شاءت فيها نخبة من الوطنيين أن يُعيدوا للعراق كرامته المهدورة. لم تكن ثورته مجرّد مغامرة عسكرية، بل كانت صرخة أمة. في هذا الفصل، نسير في دروب تلك الأيام الملتهبة، من الأزمات الاقتصادية التي فجّرت الغضب، إلى اجتماع الضباط الأحرار حول الكيلاني، مرورًا بتنصيب الشريف شرف، وصولاً إلى الحرب الكبرى التي مزّقت الحلم وأعادت الوصي عبد الإله إلى عرشه. فماذا جرى؟ ولماذا

فشلت الثورة؟ وهل أخطأ رشيد عالي في الحسابات أم خانته المعادلات الدولية؟ سنروي التفاصيل في الفصلان القادمان ، ونترك للقارئ الكريم الحكم .

* * *

﴿ الأوضاع الاقتصادية قبل ثورة مايس ﴾

١ - في النفط

كان النفط متواجدًا بكثرة في العراق، ومن المهم الإشارة إلى أن بريطانيا كانت على دراية كاملة، وفقًا للتقارير الاستخباراتية، بوجود النفط في المناطق التابعة إداريًا لولاية الموصل التي كانت تحت الحكم العثماني. وكان أول من اكتشف النفط هناك هو المهندس الجيولوجي الألماني. ظلت مسألة نفط الموصل طي الكتمان حتى صرح ونستون تشرشل بأن على بريطانيا أن تمتلكه.

خلال مؤتمر لوزان في ٢٣ يناير ١٩٢٣ ، الذي ناقش قضية الموصل، أشار اللورد كرزن إلى مسألة النفط، وذكر أن موقف الحكومة البريطانية من الاحتفاظ بالموصل كان متأثرًا بقضية النفط [١] .

بعد احتلال العراق، أصبحت بريطانيا تتحكم في منطقة غنية بالنفط، خاصة بعد ضم الموصل التي كانت تركيا تدعي ملكيتها. كما فرضت بريطانيا على العراق شرطًا ثقيلًا آخر، وهو أنه مقابل احتفاظ العراق بولاية الموصل، يجب أن يمنح امتياز استخراج النفط لشركة بريطانية، حيث استُخدمت قضية الموصل للضغط على العراق [٢].علاوة على ذاك تعهدت الحكومة العراقية بتخصيص ١٠ % من عائداتها لشركة النفط

التركية لمدة خمسة وعشرين عامًا. يعود قطاع النفط في العراق إلى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، حيث مُنح الامتياز الأول لاستغلال نفط العراق عام ١٩٢٥ ، لشركة البترول التركية لمدة ٧٥ عامًا. كما حصلت شركتان تابعتان لها، وهما شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة، على امتيازات مشابهة [٣] .

في النهاية، تم اكتشاف النفط في البئر الأول الذي حفرته شركة البترول التركية على سبيل التجربة في بابا كركر، مما أحدث حالة من الذعر. بالإضافة إلى توقيع اتفاق الكونسورتيوم الدولي، الذي تم في ١٩٢٨ - تغيير اسم الشركة من شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق، التي

كانت تحت السيطرة الفعلية لبريطانيا كدولة منتدبة، وحصلت هذه الشركة على امتياز لاستثمار نفط العراق لمدة ٧٥ عامًا، ينتهي في عام ٢٠٠٠ [٤].

أصبح النفط عنصرًا استراتيجيًا للقوات البريطانية، وبدأ يمثل أهمية كبيرة في حسابات البريطانيين عندما بدأت شركة IPC [٥] استغلال حقوق نفط كركوك [٦]. وبالتالي، احتكرت شركة بترول العراق التنقيب عن النفط في منطقة البصرة واستغلاله، مما يعني أن شركة واحدة كانت تمارس احتكارًا فعليًا على إنتاج النفط في جميع أنحـاء العـراق [٧].

كان الإنجليز مطمئنين لحكم فيصل الأول الذي تعاون معهم وتسامح مع احتكارهم للقطاع عبر مؤسستهم، شركة بترول العراق [٨] . وقد حُرم الإيطاليون من الاستفادة من غنائم النفط العراقي، بينما استعاد الألمان مكانتهم الدولية.

طالب الطرفان مجمعين بحصة لها من منابع النفط العراقي، فتألفت شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة على أساس أن يكون للمصالح البريطانية ٥١% والإيطالية ٢٤% ، وقد نالت هذه الشركة امتياز في ٢٠ ابريل ١٩٣٢ شبيها بامتياز لشركة النفط العراقية ، وإلى جانب هاتين الشركتين تألفت في ١٩٢٥ شركة سميت نفط خانقين وهي فرع

من شركة امتياز دارسي أي شركة النفط الفارسية ، ولهذه الشركة مصفى أنشأ عام ١٩٣٦ تتولى بيع النفط في جميع الأسواق العراقية [٩]

.

* * *

٢ - في مجال الزراعة :

كانت دائرة الزراعة واحدة من المديريات التي نالت اهتمام الحكومة العراقية التي تأسست في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٥ . وكانت تُعتبر إحدى الدوائر الملحقة بها حتى صدور القانون رقم ٤٠لعام ١٩٢٧ ،الذي

نص على فصلها وإلحاقها بوزارة الري والزراعة. كانت دائرة الزراعة، ولأول مرة في العراق، من الدوائر التي تم تنظيمها على أسس علمية، حيث بدأت في استخدام الأخصائيين في مجالات النباتات والكيمياء الزراعية وتربية المواشي. في البداية، كانت دائرة الري تحت إشراف العميد لويس، واستمرت هذه الدائرة حتى عام ١٩٢١ في دراسة مشاكل الفيضانات وتوزيع المياه [١٠] . يُعتبر العراق بلداً زراعياً حيث تم الاهتمام بالزراعة وإدخال الإصلاحات وإجراء التجارب اللازمة لمكافحة الحشرات والأمراض النباتية، بالإضافة إلى نشر زراعة المحاصيل الاقتصادية وتعزيز التعاون بين المزارعين [١١] .

لا يزال العراق معروفاً بخصوبة تربته وغزارة مائه، حتى قال عنه هيرودوت « تنمو عندهم الزروع جداً حتى لا تضاهيها أرض مخصبة في جميع أنحاء العالم [١٢] . »

في نهاية عام ١٩٣٠ ، كان هناك أكثر من ٢٥ ألف مضخة قيد الاستخدام، وجميعها كانت من صنع إنجليزي. أما بساتين النخيل في شط العرب، فكان يتم استخدام طريقة ري ثالثة تُعرف بالإرواء بواسطة الفاو إلى القرنة، على الرغم من الأهمية الكبيرة لنهر دجلة والفرات [١٣] . خلال

النظام الملكي، اعتمد العراق على استيراد الفواكه والخضروات،

حتى في أواخر النظام الملكي، حيث استورد في عام ١٩٤٧ حوالي ٢٢٩١١ طن من الفواكه، وفي العام التالي استورد استورد ٣٤٧٢ طن. وتُقدّر الكمية التي استوردها النظام الملكي من الفواكه بين عامي١٩٤٧- ١٩٥٤ بحوالي ٣٦٠٧٢ طن، دون احتساب الخضروات الأخرى (١٤) .

في عام ١٩٥٥ ، لم يكن الإنتاج الزراعي كافياً لتلبية احتياجات الشعب العراقي بسبب السياسات الزراعية البدائية وغير الحكيمة، مما دفع العراق إلى استيراد الحنطة والشعير، حيث استورد ٣٢٠٠٠ طن من الحنطة و ٨٠ طن من الشعير (١٥) .

بشكل عام ، اتسم النظام الاقتصادي في العهد الملكي بعدة نقاط،اهمها:

١ - التسيب وانعدام التخطيط وإطلاق العنان لحرية الاستغلال الداخلي والخارجي.

٢ - التبعية الكاملة للاقتصاد الاستعماري، كما كان يبدو على الأخص في القطاع النفطي التمويلي أو المصرفي والنقدي وقطاع التجارة الخارجية بنوعيها التصديري والاستيرادي، وقطاع البناء والإنشاء أي في سياسة مجلس الإعمار سيئة الصيت والتي كانت تهدف إلى تثبيت وتشديد

التبعية الاقتصادية ليبقى العراق إلى الأبد مجردسوق لمنتجات الاستعمار.

٣ - جميع مظاهر التخلف وعدم التوازن في تركيب الهيكل الاقتصادي للدولة، من غلبة الطابع الزراعي والأساس الإقطاعي والطبقي للنظام إلى تفاهة القطاع الصناعي وغلبة الطابع الاستهلاكي عليه.

٤ - استفحال جميع مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاحتكار في الداخلي في جميع قطاعاته ، وحتى بعض فئات البرجوازية الصناعية المرتبطة بالاحتكارات الخارجية في استغلال جماهير الفلاحين والعمال ، والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الوطنيين أبشع استغلال هذا بالإضافة

،بالإضافة إلى نزع ملكية ا لأرض وتسليم ١١ إلى %١٢٪ من أراضي الدولة (أراضي الشعب الزراعية إلى حفنة من الإقطاعيين، تحت ستار التسوية والتفويض.)

* * *

﴿ ابرز الاحداث السياسية في العراق قبل الثورة ﴾

١ ـ الانتداب البريطاني على العراق :

يعتبر عام ١٩٢٠ ، عام النكبة عند العرب إذ تم فيه احتلال فرنسا لسوريا، وسيطرة بريطانيا على كل فلسطين والعراق، وشهد هذا العام بداية مقاومة العرب لقوات الاحـتلال الأجنبية في هذه الأقاليم العربية

ولهذا اجتمع المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في سان ريمو بإيطاليا ، واتخذ في نهاية اجتماعاته ، قرار بوضع كل المستطيل العربي الواقع بين البحر الأبيض المتوسط، وإيران تحت حكم الانتداب على أن يبقى وحدة دون تجزئة، وزعت الانتدابات بحيث تلائم مطامع الدولتين بحيث يكون البريطانيا انتداب على العراق فقام مجلس العصبة بإعلان الانتداب البريطاني على العراق في دورته التي عقدتها في لندن في ٢٤ تموز ١٩٢٢، وبفضل هذا المؤتمر تم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، وأخذت القوى البريطانية تحكمه حكما مباشرا وفقا لما ورد في اتفاقية سايكس بيكو ، وقد أعلنت مقـررات هذا المؤتمر صـراحة عام ١٩٢٠

تقرر المادة الأولى من صك الانتداب البريطاني على العراق أن للمنتدب أن يضع في أي وقت على أن يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، بقانون أساسيا للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة عليه.

والمادة الثامنة يؤمن المنتدب للجميع حرية الوجدان التامة، وحرية العبادات في كل هيئاتها شرط أن لا يخل ذلك بالأمن العام ، حيث أصبحت هذه اللائحة أساسا لكل الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا، لا يمكننا أن نعتبر أن الدولة المنتدبة (بريطانيا) ستكون دولة مساعدة لهـذه الدولة الضعـيفة وإنما سيكون لها السـيطرة

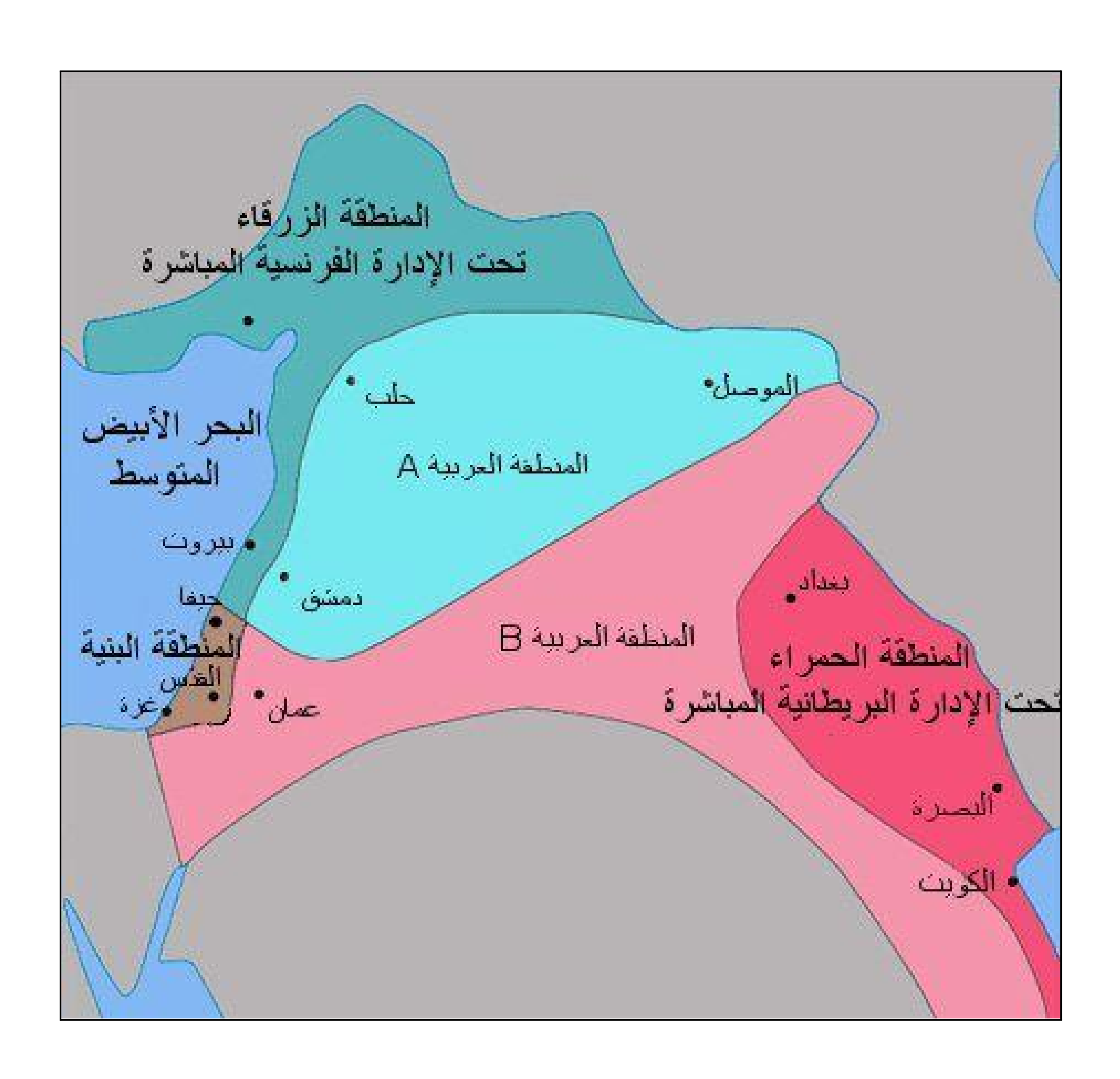
الفعلية إداريا وعسكرياً وسياسياً ومالياً، ما عدا المادة الخامسة العشر التي

منحت بصيصا من الأمل في عقد اتفاقية بين الدولة المنتدبة والحكومة

العراقية [١٦] .

* * *

اتفاقية سايكس بيكو التي قسّمت الشرق الأوسط



٢ - معاهدة عام ١٩٣٠ [١٧] :

في ٢٣ آذار ١٩٣٠م شكل نوري السعيد وزارته الأولى، بناء على تكليف الملك والمندوب السامي البريطاني .

بدأت المفاوضات العراقية البريطانية حول عقد معاهدة جديدة، في ٣١ آذار ١٩٣٠م، وقد ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي همفريز ، وضم الوفد مساعده (الميجر يونك) و(المستر ستاجر)، فيما كان الوفد العراقي برئاسة الملك فيصل ، وعضوية نوري السعيد وجعفر العسكري ورستم حيدر وقد أدى الملك دوراً بارزاً في المفاوضات، وكانت الحكومة تصدر كل بياناً مقتضباً حول مجرى المفاوضات،دون الدخول

الدخول في التفاصيل ، حتى جاء يوم ٨ نيسان ١٩٣٠م ، حين صدر بيان عن الحكومة يقول : « لقد تم الاتفاق بين المتفاوضين على ما يلي :

١ . إن المعاهدة التي تجري المذاكرة حولها الآن ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الأمم .

٢ . إن وضع العراق كما هو مصرح في المعاهدة سيكون وضع دولة مستقلة حرة.

٣ . عند دخول المعاهدة الجديدة حيز العمل ستنتهي جميع المعاهدات والاتفاقات الموجودة ما بين العراق وبريطانيا العظمى، والانتداب

الذي قبله سينتهي بطبيعة الحال.

لقد أدى نوري السعيد دوراً أساسياً في عقد المعاهدة الجديدة بالنظر للثقة الكبيرة التي أولاها البريطانيون له، والاطمئنان إليه وكذلك ثقة الملك فيصل . كان الشعب العراقي يدرك أن المفاوضات لن تطول ، وهذا ما كان ، فقد أعلن بيان رسمي للحكومة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م عن توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى تنفذ حال قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، وأن المعاهدة ستنشر في بغداد ولندن في وقت واحد يتفق عليه الطرفان .

أما مواد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م فهي كالآتي :

المادة الأولى : يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق،توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي، وصلاتهما الحمام، وتجرى بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة . ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف من البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق ومعاهدة التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

المادة الثانية : يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي (دبلوماسي) يعتمد وفقاً

للأصول المرعية .

المادة الثالثة: إذا أدى نزاع بين العراق ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد عندئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة : إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً، وذلك دائماً وفق أحكام

المادة التاسعة أدناه. وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان السامیان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق، في حالة حرب، أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر ، والموانئ ، والمطارات، ووسائل المواصلات

المادة الخامسة : من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وأيضاً . شرط مراعاة أحكام

المادة الرابعة أعلاه . مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق . مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك . فمن أجل ذلك ، وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية، وفقاً للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة، أو في جوارها، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب

نهر الفرات . وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة

البريطانية أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الأنفة الذكر

وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ، على أن يكون مفهوماً أن وجود

هذه القوات لن يُعد بأي حال من الأحوال احتلالاً، ولن يمس على

الإطلاق سيادة واستقلال العراق.

* * *

٣ - اغتيال الملك غازي :

أ - سياسة الملك غازي تجاه بريطانيا (١٨) :

نظراً للأحداث السياسية الجديدة التي تلت وفاة الملك الراحل فيصل عام ١٩٣٣، اتصل الملك غازي بعد توليه العرش بالسفير البريطاني فرنسيس همفريز « FRANSEIS HAMFRIZ » قائلا: « لا شك أبدا بأنه لو علم والدي بدنو أجله لما تردد بأن يوصي بالرجوع إليكم قبل الجميع لطلب المشورة والإرشاد » ، وطلب منه التعاون في هذه المرحلة الحرجة ، وأن يمد له يد المساعدة للوقوف على جوانب الحكم وللتعرف على خصائص السياسة العراقية لكونه حديث العهد فيها وبحاجة الى الخبرة

السياسية إلا أن مواقفه الوطنية لم تتغير تجاه بريطانيا ورغبته للتخلص

من تدخلاتها فكانت هذه مناورة ومهادنة سياسية لتطمين بريطانيا ،

وعلى أثر ذلك اتصل السفير البريطاني بالحكومة العراقية لاتباع ما

تقتضيه التقاليد الدستورية بشأن تتويج الملك غازي ملكا على البلاد.

كان الملك غازي له اهتمامات واسعة بالقضايا القومية ودعا الى توحيد

الامة العربية الخالدة واسترجاع بقية اجزائها ، وكانت قضية الكويت

هي جُل اهتماماته ، فكان الملك غازي يعتقد أن اقتطاعها من العراق

سبب حرمانه من شواطئه البحرية على الخليج، إلا من بقعة صغيرة جداً

قرب مصب شط العرب، وهكذا أصبح هاجسه في كيفية اعادة

الكويت إلى العراق، في ظل تعارض رغبته تلك مع إرادة بريطانيا المهيمنة على مقدرات العراق والتي كان لها مجموعة مكاسب اقتصادية في الكويت ، أهمها المكاسب النفطية التي لا يمكن لبريطانيا التنازل عنها فضلاً عن رغبتها في إبقاء سياسة الكويت مستقلة عن سياسة العراق لتتوفر لبريطانيا فرص اكبر للحفاظ على مقدراتها الاقتصادية فيها.

وكان سبب دفاع بريطانيا عن الكويت والوقوف بالضد من اي شخص يدعو لضم الكويت إلى العراق هو وجود النفط وبكميات غزيرة ، فوجدت بريطانيا ان من مصلحتها ان يبقى شيوخ الكويت والكويت نفسها بعيدة عن اي ارتباط مع العراق [١٩] .

وعلى كل حال ، حاول الملك غازي التقرب من ألمانيا، غريمة بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وسعى إلى توطيد العلاقات معها، لعل ذلك يساعده على استعادة الكويت، وقد قامت الحكومة الألمانية بإهداء الملك غازي محطة إذاعة تم نصبها في قصر الزهور الملكي عام ١٩٣٦، واستعان الملك بعدد من العناصر القومية الشابة، وراح يوجه إذاعته نحو الكويت، وكان بثها كله موجها حول أحقية ضم الكويت إلى العراق ومهاجمة البريطانيين الذين اقتطعوها من العراق، مما أثار غضبهم وتوعدهم للملك غازي، وجعلهم يفكرون بالتخلص منه .

ويذكر السيد توفيق السويدي عن هذا الموضوع:« أتذكر بهذا الصدد أنني

عندما كنت في لندن التقيت « بالسيد بتلر » ، وكيل وزير خارجية بريطانيا الدائم، وقد أبدى لي شكوى عنيفة من تصرفات الملك غازي فيما يتعلق بالدعاية الموجهة ضد الكويت من إذاعة قصر الزهور، وقال لي بصراحة بأن الملك غازي لا يملك القدرة على تقدير مواقفه لبساطة تفكيره، واندفاعه وراء توجيهات تأتيه من أشخاص مدسوسين عليه، وإن الملك بعمله هذا يلعب بالنار، وأخشى أن يحرق أصابعه يوماً ما . »

لقد حاول الملك غازي إعادة الكويت بالقوة، أثناء غياب رئيس الوزراء نوري السعيد الذي كان قد سافر إلى لندن لحضور مؤتمر حول القضية الفلسطينية في ٧ شباط ١٩٣٩ ، فقد استدعى الملك رئيس

أركان الجيش الفريق حسين فوزي عند منتصف الليل، وكلفه باحتلال الكويت فوراً. كما اتصل بمتصرف البصرة داعياً إياه إلى تقديم كل التسهيلات اللازمة للجيش العراقي للعبور إلى الكويت واحتلالها ، كما استدعى الملك صباح اليوم التالي نائب رئيس الوزراء ناجي شوكت بحضور وزير الدفاع، ووكيل رئيس أركان الجيش، ورئيس الديوان الملكي، وأبلغهم قراره باحتلال الكويت لكن ناجي شوكت نصحه بالتريث، ولاسيما وأن رئيس الوزراء ما زال في لندن، وأبلغه أن العملية سوف تثير للعراق مشاكل واسعة مع بريطانيا، والمملكة العربية السعودية وإيران، واستطاع ناجي شوكت أن يؤثر على قرار الملك غازي

، فلما عاد نوري السعيد إلى بغداد وعلم الأمر، سارع بالاتصال بالسفير البريطاني، وتداول معه عن خطط الملك غازي.

ولدت سياسة الملك غازي قلقًا لدى السفارة البريطانية في العراق ومن ثم حكومة بريطانيا، وذلك أن النفوذ البريطاني كان يفرض سيطرته في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة وفي الجيش أيضًا، فأدرك المسؤولون البريطانيون أن وجود الملك أصبح خطراً على مصالحهم وهذا ما دفع السفير البريطاني « موريس بيترسون » ، للتصريح علانية عند مغادرته بغداد في آذار سنة ١٩٣٩ بقوله: « أن الملك غازي يجب أن يُسيطر عليه أو يُخْلع» .

كما وتشير الوثائق البريطانية إلى وجود مراسلات خاصة بين السفير البريطاني في بغداد (موريس بيترسون) والحكومة البريطانية ، حول ضرورة التخلص من الملك غازي , بسبب وجوده كعائقاً أمام تنفيذ السياسة البريطانية في العراق.

وهذا ينعكس على الوضع في الشرق الأوسط والوطن العربي لما للمملكة العراقية من وزن مؤثر في السياسة العربية والدولية في المنطقة ، وبذلك فان استقرار أوضاع المنطقة كان مرهوناً باستقرار أوضاع العراق السياسية الداخلية .

ب - الاصطدام المفاجئ [٢٠] :

لعل الحدث الأبرز الذي حصل في عهد حكومة نوري السعيد الثالثة ، هو مقتل الملك غازي بحادث سيارة، ففي الساعة الحادية عشرة والنصف من ليلة (١٤ صفر ١٣٥٨ هـ / ٣ - ٤ نيسان ١٩٣٩م) ، ركب الملك سيارته وخرج من قصر الزهور متوجهاً إلى قصره في الحارثية، وكان يقود السيارة بسرعة فائقة وعندما اجتاز إحدى

القناطر بهره الضوء الكهربائي، فاصطدم بعموده الحديدي القائم على القنطرة، فهوى على السيارة وأصاب رأس الملك إصابة بليغة أدت إلى وفاته بعد نحو ساعة.

اتهم الرأي العام العراقي نوري السعيد وبريطانيا بتدبير عملية اغتيال الملك غازي، الذي أثارت سياسته القومية الداعية إلى مساندة فلسطين وضم الكويت إلى العراق حفيظة البريطانيين وغضبهم ، ودافعت بريطانيا عن نفسها ، فأدعت أن الدعاية الألمانية المثيرة هي التي روّجت اتهامها بحادثة القتل، وإذا علمنا بأن اليهود في بغداد هم الذين زوّدوها بمعظم المعلومات ؛ فإن الأمر يدعو إلى الشك في صحتها، بدليل أن السفير البريطاني بيترسون حين قال : « ... إن الملك غازي يجب أن يُسيطر عليه أو يُخلع . » لكن حادثة الوفاة أشاعت ارتياحاً في لندن، وترحيباً بالوصي الجديد عبد الإله على الملك فيصل الثاني بن غازي.

عَد الشعب العراقي الملك غازي بطلاً قومياً يحب العراق والعرب، وسيرته خالية من المطاعن والشبهات مخلصاً لوطنه ولأمته، فصعق عندما سمع بالنبأ المفجع، وقام بمظاهرات صاخبة في مختلف المدن العراقية حزناً عليه، وهاجمت جموع غاضبة من أهل الموصل مقر القنصلية البريطانية، وقتلت القنصل البريطاني مونك ميسن بضربة فأس ما أثار دهشة الأوساط العالمية والبريطانية.

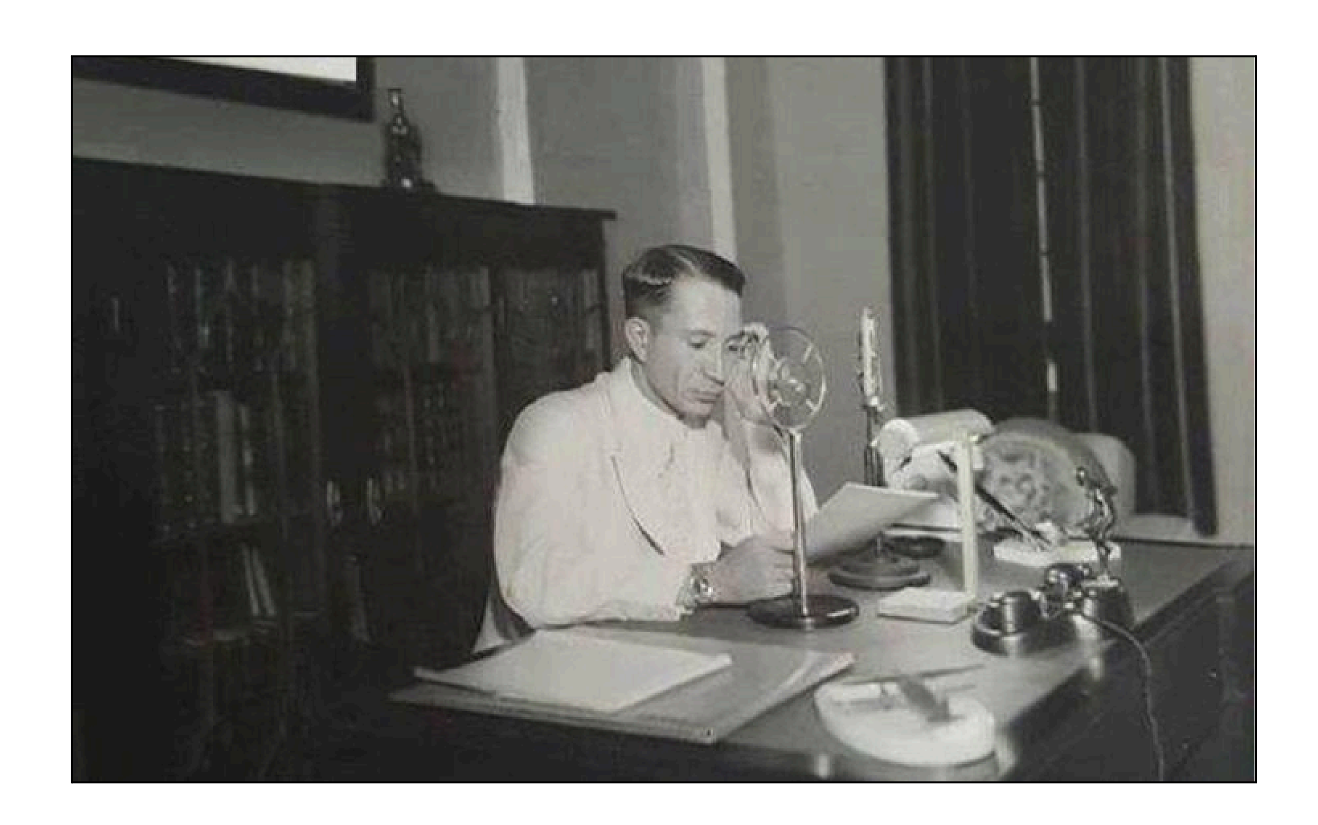
* * *

وهكذا، مضى العراق في طريقٍ مليءٍ بالتوتر والاحتقان. برلمان مزوّر،

وملكية مرتهنة، وأحزاب عاجزة، ومعاهدة جائرة فرضت على البلاد قيدًا من حديد. كان كل شيء يوحي بأن الانفجار قادم لا محالة. لم يكن رشيد عالي الكيلاني سوى تعبير عن صوت مكتوم، عن شعب فقد ثقته بكل ما حوله، ولم يبقَ أمامه إلا المواجهة.

وفي هذا الجو المشحون، حيث التناقضات بلغت ذروتها، ولد التحالف بين ضباط الجيش ورجل الساعة: رشيد عالي. من هنا تبدأ حكاية الثورة التي هزّت عرش الوصي، وأربكت حسابات بريطانيا. في الفصل القادم، نقترب من تلك اللحظة الحاسمة... لحظة مايس

الملك الراحل غازي بن فيصل



هوامش الفصل الثاني

(١) د. فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنكليزية، التركية، وفي الرأي العام ، بغداد، ١٩٧٧، ص ٣١٦ .

(٢) نسرين عويشات، المصدر السابق ، ص ٢٩.

(٣) حسن الزبيدي، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات ، ص ١٤-١٥.

(٤) د. كمال ديب، موجز تاريخ العراق، ص ٤٨.

(٥) في عام ١٩٢٩ تم استبدال شركة النفط التركية باسم شركة نفط العراق المحدودة IPC، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق قديماً وحديثاً، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٨، ص ٥٩.

(٦) نسرين عويشات، المصدر السابق ،ص ٣٠.

(٧) نسرين عويشات، المصدر نفسه.

(٨) كمال ديب، موجز ، المصدر السابق ، ص ٤٩.

(٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق قديماً وحديثاً، ص ٥٩-٦٠.

(١٠) نسرين عويشات، المصدر السابق ، ص ٣٢.

(١١) مشتاق طالب جاسم، بحث عن الأوضاع الاقتصادية للعراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، بحث مقدم إلى مجلس كلية التربية لنيل شهادة البكالوريوس، كلية التربية، قسم التاريخ، جامعة القادسية، العراق، ص ١٨.

(١٢) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ٧٢-٧٣.

(١٣) ستار الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني، ص ٥٣٦.

(١٤) طلعت الشباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي، بغداد، ١٩٥٨، ص ٦٦.

(١٥) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، ص ١٨.

(١٦) نسرين عويشات ، المصدر السابق ، ص ٨ ـ ٩ .

(١٧) أ.د. قحطان حميد كاظم ، ابحاث في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ ـ ١٩٦٤ ، جامعة ديالى ، ص ١٨١ ـ ١٨٣ .

(١٨) د. وئام شاكر ، موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا تجاه العراق ١٩٣٣ - ١٩٣٩ ، جامعة بغداد ، مجلة كلية التربية ، المجلد

٢٦ ، ٢٠١٥ ، ص ٢٢٢ .

(١٩) حسين مجيد عبد علي ، ازمات الحدود العراقية الكويتية ، دار ومكتبة البصائر ، ص ٥٧ .

(٢٠)أ.د. محمد سهيل ، تاريخ العراق (الحديث والمعاصر) ،دار النفائس ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

الفصل الثالث

- وزارة الكيلاني عام ١٩٤٠ .
- أحداث الثورة ومجرياتها .
- هروب الوصي عبد الإله.
- كلمة الوصي عبد الإله بعد تلك الاحداث .
- الاصطدام الفعلي بين الإنكليز والثوار .
- موقف بعض ألوية العراق من الثورة .
- أشعار في الثورة .
- إعدام العقداء الاربعة .
- الكيلاني يعود بعد عقدين .

﴿ الوزارة الكيلانية عام ١٩٤٠ ﴾

في ٣١ آذار ١٩٤٠ ، صدرت الإرادة الملكية بتكليف رشيد عالي الكيلاني ، الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي آنذاك ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد تم تأليفها على الوجه التالي [١] :

١ - رشيد عالي الكيلاني - رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية.

٢ - نوري السعيد وزيراً ر للخارجية .

٣- طه الهاشمي - وزيراً للدفاع.

٤- ناجي السويدي - وزيراً للمالية

٥ - ناجي شوكت - وزيراً للعدلية .

٦- عمر نظمي - وزيراً للأشغال والمواصلات .

٧- صادق البصام - وزيراً للمعارف.

٨ - محمد أمين زكي - وزيراً للاقتصاد.

٩ - رؤوف البحراني - وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهكذا جاءت الوزارة الكيلانية الجديدة ، وهي تضم أربعة من رؤساء الوزارات السابقين ، و مختلف الكتل ، وحاولت تحسين صورتها أمام الرأي العام العراقي، فأقدمت على إلغاء الأحكام العرفية في الموصل وبغداد ، وأطلقت سراح العديد من المعتقلين السياسيين الذين أدانتهم المجالس العرفية .

لكن الحكومة بدأت باكورة أعمالها بإصدار مرسوم «صيانة الأمن

العام وسلامة الدولة » في ٣٠ أيار ١٩٤٠ ، وجاء هذا المرسوم أشد وطأة من المرسوم الذي أصدره نوري السعيد ، والذي رفضته المحكمة العليا فيما بعد ، لمخالفته أحكام الدستور ، في ١١ أيلول ١٩٣٩، حيث خول المرسوم الجديد صلاحية اعتقال الأشخاص المشتبه بكونهم يمثلون خطراً على الأمن العام ، ونفيهم ، أو سجنهم لمدة تصل إلى ٥ سنوات ، وفرض المرسوم قيوداً جديدة على الصحف ، وكافة وسائل النشر ومراقبة الرسائل البريدية، والتلفون ، والبرقيات، ومراقبة المطبوعات والمطابع ، وصلاحية غلقها ،ومنع الاجتماعات والتجمعات ، وتفريقها بالقوة ، و غلق النوادي والجمعيا ،ومنع التجول،وتفتيش الأشخاص

والمساكن والمحلات ، وغيرها من الاجراءات الأخرى المخالفة للدستور، وخول المرسوم وزير الداخلية صلاحية اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ هذا المرسوم، واعتبر هذا المرسوم لطخة سوداء في تاريخ الوزارة الكيلانية .

لم تكد تمضي سوى مدة شهرين على تشكيل الوزارة الكيلانية حتى دبت الخلافات بين أركانها بسبب الموقف من إيطاليا التي أعلنت الحرب على بريطانيا وفرنسا ، في ١٠ حزيران ١٩٤٠ ، ودخلت الحرب إلى جانب ألمانيا . فقد سارع السفير البريطاني إلى الاجتماع بنوري السعيد - وزير الخارجية - وطلب منه قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ، وطلب

منه أيضا أن يصله جواب الحكومة قبل الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم .

وحين طلب نوري، بوصفه وزيراً للخارجية من الوزارة الاستجابة لطلب بريطانيا، تعمق الخلاف داخل الوزارة. فقد فضلت إحدى المجموعات، التي تزعمها نوري ودعمها الوصي، الوقوف إلى جانب بريطانيا، واعتقدوا أن الحلفاء سيربحون الحرب في النهاية رغم التراجعات المبكرة. ورغبوا بدعم بريطانيا دعماً تاماً، بل حتــى المضي أبعد من التزامات المعاهدة. أما المجموعة الأخرى التي يمثلها رشيد عالي الكيلاني ويتزعمها المفتي أمين الحسيني والضباط، فقد رغبوا بالبقاء على الحياد وإبعاد العراق عـن

الحـرب وتقليل النفوذ البريطاني في الشؤون الداخلية انتصر رأي هذه المجموعة [٣] .

.تأزمت الخلافات داخل مجلس الوزراء بين التيارين، وهدد الوزير محمد أمين زكي بالاستقالة إذا لم تقرر الوزارة الاستجابة لطلب بريطانيا .

غير أن مجلس الوزراء لم يتوصل إلى أي قرار وتم الاتفاق على عقد جلسة أخرى مساء اليوم نفسه في مقر مجلس الوزراء .

وتم عقد الاجتماع في الموعد المقرر ، وواصل مناقشة الموضوع ، واتخذت الحكومة قرارها بالتريث في مسألة قطع العلاقات مع إيطاليا،

مع الإقرار بتمسك الحكومة بمعاهدة التحالف مع بريطانيا ، واستعدادها للقيام بما تمليه عليها معاهدة ١٩٣٠ المعقودة مع بريطانيا .

آثار قرار الحكومة غضب السفير البريطاني، الذي أسرع لمقابلة رئيس الوزراء ، في ١٢ حزيران ، وعبر له عن دهشة ، وقلق بريطانيا من القرار، وتردد الحكومة في قطع العلاقات مع إيطاليا، وأبلغه بأن هذا الموقف من جانب الحكومة يؤثر تأثيراً بالغاً على صدقية الحكومة في تنفيذ بنود معاهدة التحالف الموقعة عام ١٩٣٠.

لكن الكيلاني أجابه على الفور أن الحكومة تقرر ما تراه موافقاً لمصلحة البلاد فكان أن سأله السفير فيما إذا كان هذا الموقف يمثل رأيه

الشخصي أم رأي الحكومة ؟ وقد رد عليه الكيلاني أن القرار اتخذته الحكومة ، وأنا أرى شخصياً ، أن لا يورط العراق نفسه في عمل من شأنه أن يؤثر على حاضره ومستقبله ، ويقلق الرأي العام العراقي . آثار تصرف رئيس الوزراء الكيلاني هذا غضب تشرشل رئيس الوزراء البريطاني ، الذي صرح قائلاً : « إن حكومة الكيلاني تتصرف بروح استقلالية لم يسبق لأي رئيس وزارة عراقية أن تصرف بمثلها » [٢] .

* * *

﴿ أحداث الثورة و مجرياتها ﴾

بعد أن تأزم الصراع بين وزراء وزارة الكيلاني قدم استقالته للحفاظ على استقرار الدولة ، على اثر ذلك عاد الوصي من الديوانية الى بغداد [٤] ، وباشر بمهامه واستمر بالضغط على الحكومة بقطع العلاقات مع ايطاليا إلى أن جهوده هذه لم تثمر بل عقدت الموقف ، مما جعل قادة الجيش يتذمرون من تدخل الوصي في كل صغيرة وكبيرة فما كان من قادة الجيش وبالتعاون مع رشيد عالي الكيلاني القيام بحركة عسكرية هي حركة مايس الوطنية عام ١٩٤١.

﴿ هروب الوصي عبد الإله ﴾

فور سماع الوصي بهذه التطورات قرر ترك القصر الملكي واللجوء إلى دار عمته ، ثم ترك الدار في اليوم الثاني والالتجاء إلى السفارة البريطانية إلا أن طبيب العائلة المالكة (سندرسن) نصحه بأن يذهب إلى المفوضية الأمريكية ، فقامت المفوضية المذكورة باعداد زورق بخاري لنقل الوصي إلى منطقة الدورة ، ثم نقله إلى الحبانية ومن الحبانية استقل طائرة من سلاح الجو البريطاني والتوجه إلى البصرة (٥) .

أما الميجر ديكوري فيذكر في كتابه ثلاثة ملوك في بغداد رواية أخرى هي: «قرر الوصي ترك العاصمة للمرة الثانية، فركب السيارة متوجها إلى

دار عمته الشريفة صالحة ، التي كانت تعيش في دار قديمة على الضفة

الشرقية من نهر دجلة وهناك هيأ الوصي نفسه للتنكر بمساعدة عمته

وذلك باستعارته عباءة نسائية وفستان ، وحذاء نسائي من العائلة ،

وركب عربة تجرها الخيل إلى المفوضية الأمريكية ومن هناك ركب

سيارة الوزير المفوض التي كانت تحمل علم الولايات المتحدة الأميريكة،

وكان الوصي مختبئاً تحت سجادة السيارة بين أرجل فاين شو الوزير

المفوض الأمريكي وزوجته، وكانت سيارة من القوة الجوية البريطانية

تحمل مرافق الوصي عبدالله المضايفي، متنكراً ببزة عسكرية بريطانية،

في مقدمة سيارة الوزير المفوض الأمريكي، فعبر عبد الإله ومرافقه

الجسر بهذه الطريقة، ووصلا بالسلامة إلى الحبانية، ومنها ركب الوصي طائرة بريطانية حربية فوصل البصرة،ثم التجأ إلى بارجة بريطانية [٦] » .

وهكذا نجا الوصي بنفسه من قبضة رجال الحركة وبتلك الطريقة المهينة.

طلب قادة الحركة من السيد رشيد عالي الكيلاني تشكيل وزارة جديدة لإدارة شؤون البلاد ، بعد أن قدم طه الهاشمي استقالة وزارته تنفيذاً لطلب قادة الجيش.

قام الكيلاني بمشاورات سريعة لتشكيل الوزارة وأعلن عن تشكيلها على النحو التالي [٧] :

١- رشيد عالي الكيلاني - رئساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

٢ - ناجي السويدي - وزيراً للمالية.

٣- ناجي شوكت - وزيراً للدفاع.

٤- موسى الشابندر - وزيراً للخارجية.

٥ - محمد علي محمود - وزيراً للأشغال والمواصلات.

٦ - محمد يونس السبعاوي - وزيراً للأرشاد.

٧ -. محمد حسن سلمان - وزيراً للمعارف.

٨ ـ علي محمود - وزيرا للعدلية.

٩ ـ محمد رؤوف البحراني - وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وسميت هذه الحكومة بـ (حكومة الدفاع الوطني) .

بعد تشكيل الحكومة قامت بدعوة مجلس الأمة للانعقاد لمناقشة التطورات التي تمر بها البلاد ، انعقد المجلس برئاسة السيد علوان الياسري أحد رجال ثورة العشرين ، وبعد كلمة قصيرة قام السيد رشيد عالي [٨] بإلقاء كلمة شكر فيها أعضاء المجلس على حضورهم ثم اقترح تعيين الشريف « شرف» ، وهو من أقرباء العائلة المالكة وصياً جديداً للعرش ، بدلاً من عبد الإله ، وذلك لأن عبد الإله قد ترك بغداد مع

علمه بأن البلاد تمر في أزمة حادة، الأمر الذي يعني بأن الوصي قد خالف شروط الوصاية لذا اقترح الكيلاني تنحية عبد الإله وتعيين الشريف (شرف) محله وافق المجلس على هذا الطلب بالإجماع وعليه أصبح الشريف شرف وصياً للعرش [٩] .

* * *

حكومة الدفاع الوطني











﴿ عبد الإله يطلق تصريحاً ﴾

أعد الوصي عبد الاله منشوراً خاصاً ، اذيع من محطة القوة البريطانية في المعقل ، ومن محطة إذاعة لندن باللغة العربية ، في الساعة الثامنة من مساء اليوم الرابع من نيسان ١٩٤١ ، وقد وزعت السفارة البريطانية مئات من نسخه ، وهذا نصه :

« يا معشر العراقيين :

لا بد وأن اطلعتم على الحركات الهدامة ، التي قام بها نفر من ضباط الجيش ، فانقضوا على رئيس الوزراء ، طه الهاشمي ، مهددينه بالقوة

المسلحة لتقديم الاستقالة عابثين بأحكام الدستور ، خارجين على النظام والطاعة ، وقد اتفق مع هذا النفر رشيد عالي الكيلاني ، الذي اهتبل تمرد بعض الضباط فرصة لاغتصاب الحكم عن طريق تدمير البلاد، وقد سبق للشعب العراقي الكريم أن وقف على مرامي هؤلاء وأهدافهم ، وخروجهم على الحكومة والدستور ، الأمر الذي له من سوء العاقبة ما يطرح بالبلاد، ويدك كيانها ، ويجعلها تخوض بالدماء .

وإني لعلى يقين بأن الشعب بأسره ، يؤيدني في سخطي على هذه العصابة المتمردة التي ما ترددت عن أن ترسل جنودها ليحيطوا بيتي ، دون أن يراعوا له من حرمة هذا البيت ، الذي لا اشك في أن يحترمه العراقيون

قاطبة ، وينزلونه المنزلة اللائقة من القلوب ، لذلك فقد اضطررت لمغادرة العاصمة ، لأتوفر على تدوير دفة الامور بمعونة الله ، ومؤازرة الشعب ، وكلي ثقة بأن هذه الحركة الأثيمة لا بد وأن يكون نصيبها الاندحار .

وأود بهذه المناسبة ، أن اذكركم بالكلمة المأثورة التي خاطب بها جدي الحسين ، الوفد العراقي عندما جاء يطلب اليه الموافقة على نصب المغفور له ، عمي الملك فيصل ، ملكاً على العراق :

« إني لا أبخل عليكم بفيصل نخذوه، ولكني أخشى أن يكون مصيره مصير جده »

على أن أملي بصادق وطنيتكم ، وإخلاصكم ، وتفانيكم ، ما يجعلني على اعتقاد جازم بالوصول إلى الغاية المقدسة ، التي يستهدفها الجميع ، ألا وهي محافظة العرش ، واحترام الدستور ، هذا والله أسأله تعالى بأن يوفقنا لإخماد الفتنة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . » [١٠]

طبع بيان الوصي هذا ، ووزع من قبل الطائرات البريطانية التي كانت تجوب الأجواء العراقية، بعد هذه الأحداث جن جنون الحكومة البريطانية وذلك من خلال الأخبار التي كان يرسلها السفير البريطاني في بغداد إليها وقد بالغ السفير البريطاني فيما كانت حكومة الدفاع الوطني تروم تنفيذه حيث ادعى السفير البريطاني أن حكومة الدفاع

الوطني ، سوف تقوم بألغاء المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق وبريطانيا الشيء الذي اقلق الحكومة البريطانية.

بعد وصول هذه الأخبار إلى الحكومة البريطانية ، فكرت هذه الحكومة أن تقوم بعمل عسكري يقضي على هذه الحركة الوطنية ، وإعادة الوصي عبد الإله إلى دفة الحكم ، وقد عزز موقف الإنكليز وجود قواتهم في البصرة والحبانية ، إضافة إلى أن الحكومة العراقية كانت قد رفضت مرور القوات البريطانية عبر الأراضي العراقية ، إلا بموافقة منها حيث طلبت حكومة الدفاع الوطني من بريطانيا أن تعلمها بتحركات قواتها الموجودة في العراق كما أن حكومة الدفاع رفضت السماح بدخول

قوات بريطانية أخرى إلى العراق ، إلا أن بريطانيا رفضت هذا الطلب مما أدى إلى تأزم الموقف فقامت الحكومة العراقية بإصدار البيان التالي [(١١)] :

« اجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية، بعد اجتماع مجلس الدفاع الأعلى ، ونظرت في طلب السفارة ، بالسماح لإنزال القوة التي ستصل غداً ، ضمن ثلاث بواخر وبعد المداولة في الأمر، قرر تأييد ما كان قرره مجلس الدفاع الأعلى ، ووافق عليه مجلس الوزراء على عدم السماح بمجئ قوة جديدة بريطانية، قبل مغادرة القوة البريطانية الموجودة، وان مجلس الوزراء يعتبر بقاء القوة البريطانية في البصرة

يخالف نصوص المعاهدة العراقية - البريطانية، ويمس حقوق البلاد المشروعة وسيادتها، وقرر أيضاً الطلب من وزير الخارجية أن يطلب إلى السفارة البريطانية تقديم أوراق اعتماد السفير الجديد، إذ أنه يعتبر عدم تقديم أوراق الاعتماد أمر غير طبيعي، لاسيما وأن السفير الجديد يطلب من الحكومة العراقية أموراً تخالف المعاهدة وغيرها من الشؤون المتعلقة بالطرفين. »

فسرت الحكومة البريطانية هذا البيان بأنه إعلان الحرب ضد بريطانيا فأخذت تهدد باستخدام قواتها الموجودة في العراق والتوجه بها لاحتلال بغداد. وبعد التهديد البريطاني هذا أصدرت الحكومة العراقية

بياناً آخر ، وهذا نصه :

« سبق للحكومة العراقية أن أظهرت حرصها على تنفيذ أحكام المعاهدة العراقية البريطانية، بسماحها لبعض القوات البريطانية بالنزول في البصرة، لتمر عبر العراق ولكن الإصرار على مخالفة ذلك من الجانب البريطاني حتم على الحكومة التمسك بحقوق البلاد، واتخاذ التدابير اللازمة لصيانتها،خيرجى من الشعب العراقي الكريم، التزام الهدوء والسكينة، والثقة بعدالة قضيته.

وزير الرعاية العام

بعد تطور هذه الأمور أخذت الأزمة تستفحل ، وتتجه نحو المواجهة وخاصة بعد التهديدات البريطانية باحتلال بغداد ، وعليه قامت حكومة الدفاع الوطني باتخاذ الاحتياطات ، وأرسلت بعض القطاعات العسكرية إلى مدينة الفلوجة والرمادي تحسباً من هجوم بريطاني محتمل.

* * *

﴿ الاصطدام الفعلي بين الإنكليز والثوار ﴾

في ١٩٤١/٥/٢ ، وقع الاصطدام الفعلي بين القوات العراقية الباسلة والقوات البريطانية المعتدية ، في منطقة الحبانية وخاض الجيش العراقي البطل معركة حامية مع القوات البريطانية المدحورة، وأوقعت قواتنا الشجاعة خسائر فادحة في صفوف القوات المعتدية على أثر وقوع هذه

الخسائر الجسيمة في صفوف الأعداء ، استخدمت القوات البريطانية سلاح الطيران ، فقامت الطائرات الحربية البريطانية بقصف القطعات العراقية في مدن الحبانية والرمادي وبغداد ، قصفاً مركزا وعنيفا . إلا أن القوات العراقية بقيت صامدة بوجه هذا العدوان وتصدت المدفعية العراقية للطائرات المعادية فأسقطت عدداً منها ، كما قامت الطائرات العراقية بقصف القطعات العسكرية البريطانية [١٢] .

وفي اليوم الثالث من مايس ، قامت الطائرات البريطانية التي أقلعت من قاعدة الشعيبة ، بمهاجمة قاعدة الرشيد الجوية في بغداد و دمرت تسع وعشرون طائرة عراقية ، وفي هجوم آخر على بعقوبة والمسيب ، تم

تدمير ثلاثة عشر طائرة عراقية ومصنع للعتاد الخفيف ، واستمرت هذه الهجمات البريطانية ضد المدافع العراقية على تلال الحبانية والقواعد العراقية لعدة أيام أخرى ، وفكرت القيادة العسكرية البريطانية بضرب العاصمة بغداد وانهاء الثورة ، لكنها توقفت عن ذلك خوفاً من اثارة الرأي العام العربي والعراقي ، لذا قامت القوات البريطانية بأسقاط أربع وعشرون ألف منشور باللغة العربية على بغداد ، في اليوم الرابع من مايس ، حث فيه العراقيون على التخلص من رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة (١٣) .

بصدد هذه الاحداث اعلن مفتي فلسطين محمد امين الحسيني الجهاد في

الثالث عشر من مايس ، ودعا المسلمين لدعم شعب العراق ضد ما يتعرض له من عدوان ، ووصل الى الرطبة بعض المجاهدين من بلاد الشام ، وكانوا بقياد فوزي القاوقجي ، كما تطوع الناس ورجال القبائل في العراق للعمل ضد الانكليز، ولكن القوات الانكليزية قامت بقصف الرطبة من الجو و بالمدفعية ، وبعد يومين فقط تمكنت من احتلالها مما اضطر المجاهدون الى الانسحاب منها (١٤) .

استمرت المعارك الضاربة ، بين القوات العراقية والقوات البريطانية ، وقد طلبت القوات البريطانية النجدة من قواتها المرابطة في البصرة ، وبهذا تعزز موقف هذه القوات ، الأمر الذي جعل هذه القوات ان

تسيطر على العديد من مواقع القوات العراقية فاختل التوازن العسكري وبهذا تمكنت القوات المعتدية من القضاء على الحركة الوطنية. لما رأى قادة الحركة هذه التطورات قرروا مغادرة البلاد وبهذا انتهت هذه الحركة وعاد الوصي عبد الإله تحت حماية الإنكليز .

* * *

﴿ موقف بعض ألوية العراق من الثورة ﴾

تم استقبال ثورة مايس بروح وطنية عالية للغاية ، وقد دعموا الثورة وحاولوا تثبيت النظام الجديد ودعم الثوار بشتى الطرق والوسائل ، نذكر مواقف بعض ألوية العراق :

١ ـ موقف أهالي العمارة : أيدت هذه الحركة في ٢ مايس ١٩٤١

وصدرت فتاوى رجال الدين التي تقضي بمقاومة المحتل البريطاني، الأمر

الذي غير موازين الأمور ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد من الإسناد،

بل شمل أيضا استخدام ممتلكاتهم الشخصية من زوارق وأسلحة متاحة

استخدمت في سير عملية القتال.

كما جعلوا مهاراتهم وخبراتهم الحرفية في متناول الجهد الحربي المساند

للثورة، إذ ساهموا في إصلاح الأسلحة التابعة للحامية العسكرية العراقية

دون مقابل. ولقد استمر موقفهم ١٩٤١ طيلة الثورة (١٥) .

٢ ـ موقف أهالي النجف: حظيت الانتفاضة بتأييد جماهيري واسع في

النجف، فقد انهالت آلاف البرقيات المؤيدة للانتفاضة سواء من الأفراد

أو الهيئات أو القبائل. وقد أبرق رؤساء القبائل في النجف برقيات التأييد، ومنهم رئيس آل الأعسم الحاج عزيز الأعسم ورئيس آل البوجير الحاج محمد ورئيس عشيرة العوابد.

وجاءت وفود من النجف إلى بغداد ، لتهنئة رشيد عالي الكيلاني والشريف شرف الوصي على العرش بالانتفاضة. كما قدم رؤساء قبائل الفرات إلى النجف لمعرفة رأي علماء الدين في الانتفاضة، حيث انطلقت مسيرة كبرى في النجف سار في مقدمتها علماء الدين تأييدا للانتفاضة[١٦] .

٣ -موقف أهالي الفلوجة: اضطر عدد من العوائل إلى ترك منازلها خوفا

مما سيقع عليها من الأذى بعد الإنذار البريطاني لهم، فترك القسم الأكبر منهم المدينة ، وبقي قسم آخر منهم حيث رفض مغادرة الفلوجة لدعم الجيش دعماً معنوياً واستخبارياً، فضلا عن تهيئتهم لفرق إسعافات أولية بالإضافة إلى إعداد ما أمكن من طعام للمقاتلين. وعندما اشتد القصف الجوي في ٢ مايس ١٩٤١ ، خرجت وجبة أخرى من العوائل من دون رغبة الجيش في مغادرتهم، وعلى الرغم من ذلك فقد بقي قسم من الأهالي في الفلوجة متمركزين مع الجيش للدفاع عن مدينتهم (١٧) .

* * *

﴿ أشعار في الثورة ﴾

١ - الشاعر المرحوم معروف الرصافي

اصدر الراحل الشاعر الرصافي قصيدة رائعة بعنوان « يوم الجيش الأغر » ، هذا قسم منه :

اليوم قرى يا مواطن أعينا	وتطربي بالحمد منك الألسنا
فلقد وفاك الجيش حقك سابغاً	إذ قام فيك على البلاد مهيمنا
وسعى يحوطك بالصوارم طائعاً	لزعيمه العالي الرشيد ومذعنا
جيش قد اقتحم المخاطر واثقاً	بالله والنصر المؤزر مؤمنا
متوحشاً عز الشهامة جاعلاً	كزعيمه حب المواطن ديدنا
سر يازعيم الشعب غير منازع	بالجيش للعـز الملل بالسنى

٢- بهجت الأثري

أما الأستاذ الكبير محمد بهجت الأثري فقد نظم قصيدة جميلة تأييداً للحركة اسمها « تشييع جنازة بريطانيا » ، وهذا قسم منها :

غمزوا إباءك فاضطرمت اباءا ... وحشدت جوك والثرى والماءا
راموك بالذل المقيم، كأنهم ... حسبوك عبداً قد شروه فداءا
يا ويحهم غلبوا على أعصابهم ... فتحرشوا بك سكره وعماءا
نزل القضاء عليهم بمسلط ... اختى على اعصابهم ماشاءا

* * *

﴿ إعدام العقداء الأربعة ﴾

أعلُن في بغداد عن انتهاء الانقلاب، وسيطرة القوات البريطانية على بغداد وعموم العراق، وعن عودة عبد الإله إلى العاصمة. وبدأت عمليات اعتقال وتقديم المسؤولين عن الحركة - بعضهم كان ما يزال في بغداد وبعضهم الآخر كان قد غادرها - إلى المحاكمة. حيث حكمت على المسؤولين المباشرين بالإعدام؛ وهم العقداء : الشهيد صلاح الدين الصباغ، والشهيد فهمي سعيد، والشهيد حمود سلمان، والشهيد كامل شبيب فيما بعد، ويونس السبعاوي. ونفذ الحكم بهم في أوقات مختلفة.

وحكم بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني الذي لجأ إلى السعودية وبقي

فيها, فنجا من الموت. كما أصدرت المحكمة أحكاما أخرى بالسجن

لفترات مختلفة على عدد من الذين اتهموا بمشاركتهم بالحركة الانقلابية،

أو بتأييدهم لها ودفاعهم عنها. وللعلم فقد شمل الاعتقال والتقديم إلى

المحاكمة، أشخاصاً لا يمتون إلى التيار السياسي القومي مباشرة، وطالت

المحاكمة أشخاصاً آخرين لم تكن لهم مشاركة فعلية في أحداثها (١٨) .

* * *

﴿ الكيلاني يعود بعد عقدين ﴾ (١٩)

هرب الكيلاني بعد ثورة مايس وتنقل في بلدان كثيرة ، و في نهاية عام

١٩٥٤ منح حق اللجوء السياسي في مصر وانتقل الى القاهرة و قابل

هناك الرئيس جمال عبد الناصر، وبقي في مصر حتى سقوط الحكم الملكي في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، فتوجه الكيلاني الى دمشق ومنها حاول الحصول على الاذن بالعودة الى العراق، وما إن أذن له المرحوم عبد الكريم قاسم حتى عاد الى بغداد في تشرين الأول من نفس العام .

في التاسع من كانون الأول ١٩٥٨ ، اتهم رشيد عالي الكيلاني بمحاولة القيام بانقلاب في منطقة الفرات الاوسط ، بمساعدة العشائر ضد الزعيم عبد الكريم قاسم ، وأحيل الى المحكمة العسكرية الخاصة وصدر قرار براءته لعدمثبوت الادلة ، ولكن ظهرت ادلة جديدة اثبتت تورط

الكيلاني في المؤامرة واصدر الحكم بإعدامه في السابع عشر من كانون الأول ١٩٥٨ ، لكن لم ينفذ هذا الحكم وقضى في سجن بغداد المركزي ثلاث سنوات وافرج عنه في الرابع عشر من تموز ١٩٦١ ثم غادر العراق الى بيروت .

وفي كانون الأول ١٩٦٣ زار الكيلاني محمد رضا الشبيبي في داره ، وكان الكيلاني قد عاد تواً من القاهرة ، فسأله الشبيبي عن سبب زيارته الخاصة للعاصمة المصرية فقال الكيلاني : « قضيت الصيف في مصر ، وكنت عازما على العودة إلى بغداد لولا انني علمت بعقد أول مؤتمر قمة ، فأثرت تأخير عودتي حتى التقي برجال العرب الوافدين الى المؤتمر

والكثير منهم من اصدقائي وأهل مودتي. » ، وعندما سؤل الكيلاني

كيف كان مؤتمر القمة ورجاله اجاب : « كنت اتخيل ان الجيل

الجديد خير منا نحن معشر المخضرمين ، فوجدت زعماء الأقطار العربية،

و يا للأسف لا يزالون يميلون الى الاقوال دون الافعال ويتنافسون على

الزعامة و الرئاسة ، و يتمسكون بأحابيل السياسة ، وها انا ذا قد عدت

منكسر الخاطر ، مخذول الأمل ، حزين النفس » .

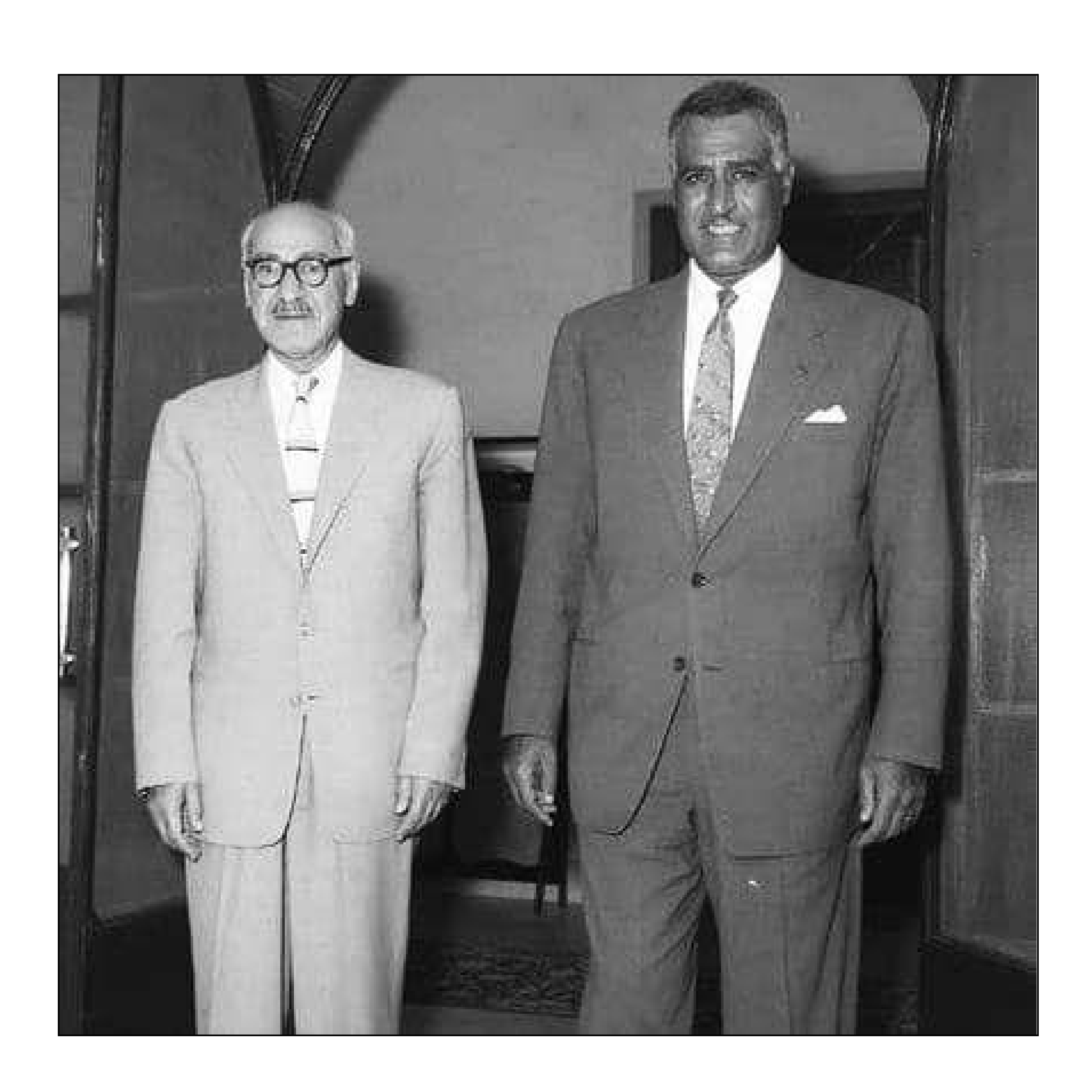
عاد رشيد عالي الكيلاني الى العراق مرة اخرى في الثلاثين من كانون

الثاني ١٩٦٤ ، بعد سقوط حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، على يد

الغرب بشكل عام، ثم سافر مرة اخرى الى بيروت وبقي فيهاحتى وفاته

فيها حتى وفاته اثر وعكة صحية عن عمر يناهز الثلاثة وسبعون عاما ، في الثامن والعشرين من آب ١٩٦٥ ، ونقل جثمانه بطائرة خاصة الى بغداد وشيع بموكب مهيب حضره اعيان بغداد وبعض الوزراء ومحبين الكيلاني، ودفن في جامع الشهداء في أم الطبول .

رشيد عالي الكيلاني وجمال عبد الناصر



السيد رشيد عالي الكيلاني والحاج المرحوم امين الحسيني مفتي فلسطين



رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم يزور رئيس الوزراء السابق رشيد عالي الكيلاني في داره مساء يوم الجمعة ٥ أيلول ١٩٥٨ وذلك للاطمئنان على صحته .... كما ويظهر من الخلف العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة



احد صفحات الصحف الصادرة خلال محاكمة رموز العهد الملكي في المحكمة العليا الخاصة (محكمة الشعب) بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقد ظهر في اعلى الصفحة صورة للقاء جمع نوري السعيد بكولدا مئير رئيسة وزراء اسرائيل وفي اسفل الصورة مقال من ابرز ما جاء فيه: « تخليد ثورة مايس سنة ١٩٤١ وقادتها وفي مقدمتهم رشيد عالي الكيلاني.»



العقيد فاضل المهداوي

المجرم الاكبر الباشا التعيس مجتمعا مع وزيرة خارجية مايسمى بدولة «اسرائيل»

محكمة ...

باسم الله وباسم الشعب

في بغداد اليوم محكمة خاصة لتحاكم اكبر مجموعة اجرامية عرفها التاريخ العربي .. مجموعة اجرمت في حق هذا الوطن ، وكادت تذهب به الى الهاوية ، ولكن يقظة ابناء هذا الشعب ويقظة قادته اطاحت بالحكم الاستبدادي الذي كان يدير دفة الامور ويجند هذا الجيش العرم من المجرمين الجبناء .

واليوم يقف هؤلاء المجرمون امام المحكمة لينالوا جزاء ما صنعت ايديهم وجزاء ما كانوا يعملون .

والمتتبع لسير هذه المحاكمات والفاحص لها يرى ويسمع النتيجة المزرية التي وصل اليها هؤلاء المجرمون ، فتلك الاسماء الطنانة التي كنا نسمع بها ، والاشخاص الكبار الذين كانوا يقودون الامور ويقفون لمعاداة قادة العرب الاحرار ، يقفون اليوم اذلاء جبناء متخاذلين يهرب كل منهم من الجرائم البشعة التي كان يقدم عليها .

بقلم رئيس التحرير

انا نتذكر الانقلاب الثوري الذي قام بالمجاهد العربي الكبير رشيد عالي الكيلاني ؛ ونتذكر جيدا المواقف الخالدة التي وقفها الرجال الذين قاموا بالانقلاب ، وهؤلاء الذين ساهموا في الحكم بعد الانقلاب ، الى ان فشل ذلك الانقلاب بفضل المستعمرين واذناب المستعمرين الذين ابوا للشعب العربي في العراق ان يحيا حياة حرة كريمة . اقول لقد وقف هؤلاء الابطال وقفة الرجل عندما قدموا للمحكمة واعترف كل منهم بكل شيء اقدم عليه وكل ما كانت حكومة الثورة تنوي عمله .

اما اليوم .. ماذا يحدث اليوم ؛ ويا للعار لما يحدث اليوم .. اليوم يقف الكبار الذين كانوا مسؤولين عن قيادة حكومة كانت تدعي بأنها تقود العرب الى الطريق الصحيح ، وتسير في خط مستقيم كله خير وبركات لصالح الامة العربية !! اقول يقف اليوم هؤلاء جبناء متخاذلين كل يتبرأ من المسؤولية وكل يقول « انا لا اعرف » « انا مو مسؤول » « انا ما عملت » « انا بريء !! » تصور يا اخي القارىء ان يكون الدكتور فاضل الجمالي بريئا ! وتصور ان يكون يونس بحري بريئا ! ورفيق عارف ، وغازي الداغستاني ومرجان ، والحيدري و... و... كلهم ابرياء .. مساكين !! اذا فليطلق سراحهم وليتركوا لكي يذهبوا الى بيوتهم ليعيشوا كما يعيش كل فرد من افراد الشعب !! ولكن هل يوافق المتهمون انفسهم قرارا كهذا ؟! كلا ثم كلا ! اذ ان كثيرا من هؤلاء طلبوا من القيادة منذ اول ايام الثورة ، ان تأتي لاعتقالهم وايداعهم المعتقل لانقاذهم من غضبة الشعب .

ولأن ندرس سويا بعض الحالات التي تمكنت من رؤيتها عند زيارتي لبغداد اخيرا . ولنبدأ بالمجرم الكبير فاضل الجمالي .. وفاضل الجمالي عميل الامريكان الاول في الشرق العربي عندما يحضر المحكمة ينكر كل شيء ، ويتيه جهله بكل شيء ، ثم يحاول اظهار نفسه بمظهر البطل عندما يتمسك باطراف بعض الاسئلة ويجيب عليها بالطريقة التي يريدها هو ليثبت وطنيته ! ولكن هذا التهريج وهذا الالتواء لا يمكن ان يموه على المحكمين الابطال الذين يعملون باسم الشعب ، وخدمة لهذه الامة .

اما المهرج الاكبر المجرم يونس بحري ، فهو حقا كان الجانب المرح في المحكمة ؛ فهو اولا يبدأ بخطبة حماسية تمثيلية ما دعا رئيس المحكمة العقيد فاضل المهداوي ان يطلب منه الكف عن اللهجة المسرحية ثم يحاول التهرب من الاسئلة بالاسترسال في اطراء ابطال العرب واثبات حبه لهم ، ولم يتردد في مدح الرئيس جمال عبد الناصر ونسي تلك الخطب الاجرامية التي كان يلقيها من اذاعة بغداد منذ سنتين مضت الا ان هذه الوسيلة تعرفها المحكمة جيدا وتعرف ان يونس بحري يحاول كسب العطف كي يخفف عنه الحكم عند محاكمته [illegible]

عبد الوهاب مرجان

المتهم غازي الداغستاني

المتهم رفيق عارف

الامير ناموق

توفيق السويدي

المجرم يونس بحري

المجرم كاظم الجبري

هوامش الفصل الثالث

(١) السيد عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ص ١١٠ .

(٢) حامد الحمداني ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(٣) د. فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر : العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٩.

(٤) هرب الوصي عبد الإله من بغداد قاصدا الديوانية ، قبل أيام

عديدة من استقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني.

(٥) سعيد رشيد زميزم ، ملوك العراق والوصي عبد الإله ، مكتبة ابن فهد الحلي ، كربلاء المقدسة ، ص ١٥٣ - ١٥٤ ؛ عبد الهادي الخماسي ، الامير عبدالاله (١٩٣٩ - ١٩٥٨) ، دار الفارس ، الاردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٧ ؛ مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة ، الف ليلة وليلة ص ١٦٧ .

(٦) ذكر هذا الكلام ايضا الأستاذ نجم الدين السهروردي ، التاريخ لم يبدأ غداً : حقائق واسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ٤١ و ٥٨ في العراق ، دار المعرفة ، ص ٤٦ - ٥١ .

(٧) السيد عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٨) جاء في خطاب الأستاذ رشيد عالي الكيلاني الذي القاه في يومها :

« سادتي : قبل أن أبدأ ببيان الحادثة ، التي استوجبت دعوة حضراتكم الى هنا اسمحوا لي ان اتقدم إلى حضراتكم فرداً فرداً بالشكر الجزيل ، والامتنان العظيم ، على ما أظهر تموه، بصفتكم ممثلين للامة ، من غيرة على وطنكم ، ومن حمية على بلادكم ، وعلى ما أظهرتم في هذا المجتمع من تآزر وتكاتف استوجبا الرضا العام ، بل استدعى التقدير والاعجاب للروح الطيبة ، التي فطر عليها العراق ، بأن يظهر في حادثات خطيرة تلم ببلاده كتلة واحدة ، وكأنه شخص واحد ؛ يغار على مصالح أمته ،

ويهتم بشؤون بلاده ، فإنني أقدس فيكم ، بصفتكم ممثلي الامة ، هذه الروح الطيبة ، وهذه الحيوية التي سيسجلها التاريخ بمداد من ذهب (تصفيق) نعم سادتي ستسير إلى الأمام ، إلى العز والمجد (تصفيق) .

فاسمحوا لي أن أوضح أيضاً باختصار على حضراتكم سبب الحادث الذي دعانا ، أن نتقدم بالرجاء إليكم ، وندعوكم إلى هذه الندوة ، ندوة الأمة ، لنبت فيا تتطلبه الأمة من حضراتكم في هذا الموقف الرهيب ، وفيا يتعلق بحاضرها ومستقبلها .

سادتي : لا بد وان اطلع كل واحد من حضراتكم على المنشورين اللذين نشرا على الرأي العام ، وهو منشور رئاسة أركان الجيش ، الممثل في

شخصية قادة الجيش البواسل ، وضباطه ، و جنوده ، بل يمثل الشعب أجمع ، باعتبار الجيش منه وإليه (تصفيق) .

سادتي : الآن لا أراني بحاجة إلى الإفاضة بشرح الحوادث و إيضاحها بعد أن نوه بها منشور رئيس أركان الجيش التاريخي ، ولذلك اختصر الكلام ، بل أحصر الاقتراح في نقطتين جوهريتين حيويتين في الموضوع.

تعلمون ان وزارة الأخ ، السيد طه الهاشمي استقالت ، وعند استقالتها تغيب الوصي ، إذ ذاك فلم يوجد على العرش من له السلطة الدستورية لقبول الاستقالة ، ولم يوجد كذلك من يؤلف وزارة دستورية ، إذ أن

الوصي السابق بمجرد استقالة الأخ السيد طه الهاشمي تغيب، وترك واجبات الوصاية فتعطل الدستور ، وتعطلت أحكامه ، والآن أتينا إلى أمر واقع ، وحقيقة ناصعة ، ماذا نعمل والبلاد في ظرف عصيب ؟ هل تترك وشأنها ، بينما الكل يرغب في السكينة والاستقرار ، أم هل يقدم المخلصون على إنقاذها ؟

إن القرار الذي اتخذه رجال هذه الحركة كان تاريخياً ومباركا إذ قرروا ألا يبالوا بالمخاطر ، ولا يعبأوا بالسهر والأتعاب (تصفيق) فكانت نتيجة قرارهم أن تولوا المسؤولية موقتاً ، ليسيطروا على الوضع .

طلبوا إلي ان أتقدم لتولي المسؤولية ، فألفت حكومة باسم (حكومة

الدفاع الوطني) لنصل عن طريقها الى تلك الغاية المقدسة، التي هي غاية الأمة أجمع ألا وهي محافظة الامن و السلام ، والاستقرار، وإعادة الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي ، وتقوية دعائم العرش (تصفيق).

والآن اؤكد لحضراتكم بان اخوانكم قواد الجيش ، وضباطه ، وجنوده ، بل الجيش باجمعه و ما هم جميعاً الا اخوانكم ، ونتاج هذه التربة الطيبة) لم يطلبوا من وراء هذه الحركة سوى ما قلته سابقاً من المحافظة على الأمن والاستقرار ، واعادة الحياة الدستورية الى مجراها ، والحرص على العرش، و على جلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم (تصفيق) .

لم يكونوا ، ولم أكن ممن يرغب في أن تستمر الادارة العسكرية في البلاد

، وانما تجشموا هذه المسؤولية حرصاً على البلاد ، الى أن تعود الأمور

الى مجاريها الطبيعية. لذا فقد كنا أمام أمر واقع لا عادة الحياة

الدستورية بانتخاب وصي على العرش ، على لسان حضراتكم ليتمشى

الدستور ، ويجري بمجراه الطبيعي ، وتؤلف وزارة دستورية - كما هي

رغبتكم ايها الاخوان - فبناء على تغيب الوصي السابق ، وتركه واجباته

الدستورية ، وتوقف احكام الدستور ولأجل ان تعاد الحياة الدستورية

الى مجراها الطبيعي ، اقترح تعيين وصي بمحله ، واسمحوا لي بأن أرشح

الشريف شرف ، احد كبار رجال الاسرة الهاشمية العظيمة وصياً (

تصفيق) وأرجو ان يوضع الاقتراح بالتصويت . انظر : الحسني ،

السابق ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٩) سعيد رشيد زميزم ، المصدر السابق ، ١٥٥ .

(١٠) الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(١١) سعيد رشيد زميزم ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

(١٢) سعيد رشيد زميزم ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(١٣) دعاء محمد حسن ، رشيد عالي الكيلاني (١٩٩٢ - ١٩٦٥)

، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ص ٢٧ .

(١٤) دعاء محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(١٥) محمد حسين زبون الساعدي أهالي لواء العمارة وثورة أيار ١٩٤١ في العراق، دراسة تحليلية في الجذور والمنطلقات، مجلة أبحاث ميسان جامعة ميسان ٢٠١٧ ، ص ١١٤- ١١٥.

(١٦) إياد جواد الغريري دور النجف في الانتفاضة العراقية عام ١٩٤١، مجلة مركز دراسات الكوفة العراق ع ٤، ٢٠٠٦، ص ٤٢-٤٤.

(١٧) منسي محمد ، محمد المسلط الفلوجة والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم، قسم التاريخ، جامعة الأنبار، ٢٠١١ ، ص ٢١٩ .

(١٨)https://kitabat.com/%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-1941

(١٩) دعاء محمد ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ، ٣٩ .

- تم بحمد الله الجزء الثالث من السلسلة -

سلسلة رجال من الماضي

في زمنٍ كان العراق فيه ساحةً للتجاذبات الدولية، برز اسم رشيد عالي الكيلاني كواحد من أكثر الشخصيات إثارةً للجدل والتأثير. سياسيٌ وطني، ورجل مواقف لا يُهادن، وقف بوجه النفوذ البريطاني متحدّيًا الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، في محاولة جريئة لاستعادة السيادة والكرامة.

يسلّط هذا الكتاب الضوء على حياة الكيلاني منذ نشأته، مرورًا بنضاله السياسي وتزعّمه لحركة ١٩٤١ ، حتى منفاه ووفاته. لا يقدّم هذا العمل سيرة تقليدية فحسب، بل يحاول فهم تعقيدات تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ العراق، من خلال شخصية كانت في قلب العاصفة.

بين البطولة والاتهام، وبين الحلم والواقع، يبقى رشيد عالي الكيلاني رمزًا لمرحلة مفصلية في تاريخ العراق الحديث.

رضا سعد
بغداد - 2025